

Distr.: Limited  
15 July 2015  
Arabic  
Original: English



# المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥



البند ١٠ من جدول الأعمال  
اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة الرئيسية

الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا

إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وقد انعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

١ - يعتمد كوثيقة ختامية للمؤتمر خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر

الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا) والمرفقة بهذا القرار؛

٢ - يوصي بأن تقرر الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والستين، خطة عمل أديس

أبابا على نحو ما اعتمده المؤتمر.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150715 150715 15-11996 (A)



## المرفق

## خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

### أولا - الإطار العالمي لتمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، المجتمعين في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، نؤكد التزامنا السياسي القوي بمعالجة تحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي. ونعيد تأكيد توافق آراء موننتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ ونستند إليهما في مسعانا. فهدفنا هو القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة وتشجيع الإدماج الاجتماعي. وملتزم باحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وسنكفل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وسنشجع على إقامة مجتمعات مسالمة جامعة، ماضين قدما بكل عزم صوب إنشاء نظام اقتصادي عالمي عادل لا يتخلف فيه عن الركب أي بلد أو شخص، مع إتاحة فرص العمل اللائق وسبل كسب العيش المنتجة للجميع، والحفاظ على كوكبنا في الوقت نفسه لما فيه صالح أطفالنا والأجيال المقبلة.

٢ - وستستضيف الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مؤتمر قمة لاعتماد خطة طموحة قادرة على إحداث التغيير، ألا وهي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة. فلا بد من دعم هذه الخطة بوسائل تنفيذ على القدر نفسه من الطموح والمصدقية. ولقد التأم جمعنا لإرساء إطار شامل استراتيجي والالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بما تنطوي عليه تلك الخطة من وعود. وللمهمة المنوطة بنا ثلاثة أبعاد، هي: متابعة الالتزامات المتعهد بها وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء موننتيري وإعلان الدوحة؛ وزيادة تعزيز إطار تمويل التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتنشيط وتوطيد عملية متابعة تمويل التنمية لضمان تنفيذ واستعراض الإجراءات التي نلتزم باتخاذها بطريقة ملائمة وشاملة وشفافة وفي أواها.

٣ - ونقر بما أحرزه العالم من تقدم ملحوظ على وجه العموم منذ اعتماد توافق آراء موننتيري. فقد ازداد النشاط الاقتصادي والتدفقات المالية بصورة كبيرة على الصعيد العالمي. وأحرزنا تقدما هائلا في اجتذاب الموارد المالية والتقنية لأغراض التنمية من عدد متزايد من

الجهات الفاعلة. وتحسّنت القدرة على تحقيق أهدافنا الإنمائية بفضل الأشواط التي قُطعت في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونفذ العديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية، أطراً سياساتية أسهمت في زيادة حشد الموارد الوطنية والارتقاء بمستويات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وارتفعت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية، ورغم استمرار أعباء الدين، فقد جرى تخفيف وطأتها في العديد من البلدان الفقيرة. وأسهم هذا التقدم في حدوث انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وإحراز تقدم ملحوظ صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ورغم المكاسب المحققة، لا يزال العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، يواجه تحديات جساماً، بل إن لحاق بعضها بالركب صار أبعد منالاً. وتفاقت التفاوتات داخل العديد من البلدان بصورة خطيرة. وما زالت النساء، اللاتي يمثلن نصف سكان العالم، وكذلك الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة، عُرضة للاستبعاد من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. وفي حين أن جدول أعمال مونتيري لم ينفذ بعد كاملاً، فقد برزت تحديات جديدة، وما زال ثمة احتياجات ضخمة يلزم تليتها لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد أضافت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ اللثام عما يحفّ بالنظام المالي والاقتصادي الدولي من مخاطر ويعتريه من ضعف. فقد انخفضت معدلات النمو العالمية في الوقت الراهن عن المستويات التي شهدتها قبل اندلاع الأزمة. وسرعان ما تفتّشت في عالمنا الشديد الترابط آثار الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية والتراعات والكوارث الطبيعية والأمراض المستشرية. وبت تدهور البيئة وتغير المناخ، وغيرهما من المخاطر البيئية، يهددان بنسف الإنجازات المحققة في الماضي وتقويض آفاق المستقبل. فمن اللازم إذن أن نضمن أن جهودنا الإنمائية تعزز القدرة على الصمود في وجه هذه التهديدات.

٥ - والحلول متاحة، بما في ذلك عن طريق تعزيز السياسات العامة والأطر التنظيمية والتمويل على جميع المستويات، وإطلاق العنان لقدرة الأشخاص والقطاع الخاص على إحداث التغيير، والتحفيز على إجراء تغييرات في طرائق التمويل وأنماط الاستهلاك والإنتاج دعماً للتنمية المستدامة. ونحن ندرك أن توفير الحوافز الملائمة، وتعزيز الأطر السياسية والتنظيمية الوطنية والدولية وتحسين اتساقها، والاستفادة من إمكانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وسد الفجوات في مجال التكنولوجيا، وتكثيف بناء القدرات على جميع المستويات هي عناصر أساسية لتحقيق التحوّل نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونعيد تأكيد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية

الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لإتاحة حشد الموارد واستخدامها بطريقة فعالة ناجعة شفافة. ونعيد أيضا تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

٦ - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وتمتعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونحدد التزامنا باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التغيير من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، وبكفالة مساواة المرأة في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والتمييز الجنساني بجميع أشكاله.

٧ - ونحن ندرك أن الاستثمار في الأطفال والشباب أمرٌ حاسم لتحقيق التنمية الشاملة المنصفة المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، ونقرّ بضرورة دعم البلدان التي تواجه تحديات خاصة للاستثمار على النحو المطلوب في هذا المجال. ونؤكد من جديد أن تعزيز حقوق جميع الأطفال وحمايتهم، وضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب يتسمان بأهمية بالغة.

٨ - ونحن ندرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل. ونؤكد من جديد أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها مجموعة البلدان الأشد ضعفاً، تحتاج إلى تعزيز الدعم العالمي لتذليل ما تواجهه من تحديات هيكلية في مسعاها نحو تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد ضرورة معالجة التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان النامية غير الساحلية واحتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بإحداث تحوّل هيكلي في اقتصاداتها واستغلال فوائدها التجارية الدولية وإنشاء نظم ناجعة للنقل والمرور العابر. ونؤكد من جديد كذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكّل حالة خاصة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة نظراً إلى صغر مساحتها، وبعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرّضها للتحديات البيئية العالمية. ونؤكد من جديد أيضاً ضرورة إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا، وضرورة تلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل مكافحة الفقر بجميع أشكاله.

وفي هذا الصدد، نؤيد تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل إسطنبول، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ونعيد تأكيد أهمية دعم الإطار الإنمائي الجديد، "خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣"، وكذلك خطة عمله العشرية، باعتباره إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامج القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحتاج البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع أيضا إلى إيلائها اهتماما خاصا. ونحن ندرك التحدي الإنمائي الناجم عن النزاع، الذي لا يحول فحسب دون إحراز مكاسب إنمائية بل يمكن أن يعود بما تحقق منها عقودا إلى الوراء. وندرك ما يعنيه بناء السلام من عجز في التمويل، ونسلم بأهمية صندوق بناء السلام. ونحيط علما بالمبادئ التي حددتها في الخطة الجديدة مجموعة الدول الضعيفة السبع المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة.

٩ - وستنصبّ جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسنحترم الحيز السياسي الخاص بكل بلد وقيادته جهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي. وتكتسي العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، أهمية بالغة أيضا. ونحن نلتزم بالعمل على اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

١٠ - وستشكل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بعد تعزيزها وتنشيطها، أداة لتوطيد التعاون الدولي من أجل الانخراط، بقيادة الحكومات، في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وللشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك الموارد والمعارف والقدرات الإبداعية التي يزخر بها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية

والأكاديمية والمؤسسات الخيرية، والبرلمانات، والسلطات المحلية، والمتطوعون وغيرهم من أصحاب المصلحة دوراً مهم في حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، وتكميل الجهود الحكومية، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. ويتعين أن تجسّد هذه الشراكة العالمية الطابع العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة، وقابلية تنفيذها في جميع البلدان، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات والاحتياجات ومستويات التنمية في هذه البلدان واحترام سياساتها وأولوياتها الوطنية. وسنعمل مع كافة الشركاء لضمان مستقبل مستدام قوامه الإنصاف والإدماج والسلام والازدهار للجميع. فالأجيال القادمة ستسألنا جميعاً عن مدى نجاحنا في الوفاء بالالتزامات التي قطعناها اليوم على أنفسنا.

١١ - وسيقتضي تنفيذ خطة التنمية الطموح لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة، اعتماد نهج على القدر نفسه من الطموح والشمولية والتكامل والقدرة على إحداث التغيير فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، نهج يجمع بين مختلف وسائل التنفيذ ويدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تسند هذا النهج مؤسسات فعالة جامعة وخاضعة للمساءلة، وأن ترفده سياسات سديدة وحوكمة رشيدة على المستويات كافة. وسنحدد الإجراءات اللازمة اتخاذها ونعالج الثغرات الخطيرة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة، بغية الاستفادة من تضافرها الوثيق الذي سيجعل تنفيذ أحدها يساهم في التقدم نحو تنفيذ باقيها. ولقد حددنا، من ثم، مجموعة من المجالات الشاملة لعدة قطاعات، التي تعتمد على هذا التضافر الوثيق.

١٢ - توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع - سعياً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وإتمام إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نلتزم بميثاق اجتماعي جديد. وفي هذا المسعى، سنضع نُظماً وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، تكون مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية ومشفوعة بمحدود دنيا للاستفادة، مع التركيز على الأشخاص الذين يقعون في أدنى مرتبة تحت خط الفقر وعلى الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال والشباب والمسنين. ونشجع أيضاً البلدان على النظر في تحديد أهداف إنفاق ملائمة للظروف الوطنية من أجل ضخ استثمارات جيّدة في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية للجميع، بما يشمل الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي، وفقاً للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ولن نألو جهداً في سبيل تلبية احتياجات جميع المجتمعات المحلية عن طريق تقديم خدمات عالية الجودة

باستخدام الموارد استخداما فعالا. وملتزم بتقديم دعم دولي قوي لهذه الجهود، وسنفتكر في وضع طرائق تمويل متماسكة لحشد موارد إضافية بالاستناد إلى التجارب القطرية.

١٣ - تكثيف الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية - من غير المقبول أن يعاني قرابة ٨٠٠ مليون شخص من نقص التغذية المزمن، وأن يعدموا سبل الحصول على ما يكفي من الغذاء السليم المغذي. ولما كان معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإننا نشدد على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة، والنهوض بالتنمية الريفية، وكفالة الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان النامية، وذلك بطريقة مستدامة، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمتها. وسندعم الزراعة المستدامة، بما يشمل الحراثة ومصائد الأسماك وقطاع الرعي. وستتخذ أيضا إجراءات لمكافحة سوء التغذية والجوع في صفوف فقراء المناطق الحضرية. وإذ ندرك حسامة الاحتياجات للاستثمار في هذه المجالات، فإننا نشجع زيادة الاستثمارات العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، نقرّ بالمبادئ الطوعية الناضجة للاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية والمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وننوّه بالجهود التي يبذلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعبئة الاستثمارات من أجل تمكين سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ورفع دخلهم، وتعزيز قدرتهم على التكيف. وإننا نقدرّ العمل الذي يضطلع به كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وسائر مصارف التنمية المتعددة الأطراف. ونقرّ أيضا بالدور التكميلي الذي تؤديه شبكات الضمان الاجتماعي في مجال كفالة الأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل، الذي يمكن أن يقدم خيارات على مستوى السياسات واستراتيجيات ترمي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وملتزم أيضا بزيادة الاستثمار العام، الذي يؤدي دورا استراتيجيا في تمويل البحوث والبنى التحتية والمبادرات المراعية لمصالح الفقراء. وسنكثف جهودنا من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على صغار المزارعين وعلى المزارعات، وكذلك على التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين. وندعو الوكالات ذات الصلة إلى مواصلة التنسيق والتعاون في هذا المضمار، وفقا لولاية كل منها. ولا بد من دعم هذه الجهود عن طريق تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، وتهيئة بيئات وطنية ودولية مؤاتية، وتعزيز التعاون من خلال المبادرات العديدة في هذا المجال، بما فيها المبادرات الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وسنعمل أيضا من أجل الحد بدرجة كبيرة من فقد الأغذية وهدرها عقب جني المحصول.

١٤ - إنشاء منتدى جديد لسد خصائص البنى التحتية - إن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطاً لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إلى بلوغها. ولسدّ خصائص البنى التحتية على الصعيد العالمي، بما في ذلك العجز السنوي الذي تكابده البلدان النامية والذي يتراوح بين ١ تريليون دولار و ١,٥ تريليون دولار، فسنيسّر إنشاء بنى تحتية جيدة في البلدان النامية، تكون مستدامة ومتاحة للجميع وقادرة على الصمود، عن طريق تعزيز الدعم المالي والتقني. وإننا نرحب بالمبادرات الجديدة المتخذة في مجال البنى التحتية بغية سد هذه الثغرات، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، والمركز العالمي للبنى التحتية، ومصرف التنمية الجديد، ومرفق إعداد مشاريع آسيا والمحيط الهادئ، ومرفق البنى التحتية العالمية التابع لمجموعة البنك الدولي، وصندوق أفريقيا ٥٠ للبنى التحتية، كما نرحب بالزيادة في رأس مال مؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية. وندعو إلى إنشاء منتدى عالمي للبنى التحتية بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى آليات التعاون المتعددة الأطراف القائمة وبقيادة مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وسيعقد هذا المنتدى اجتماعات دورية لتحسين الاتساق والتنسيق فيما بين مبادرات البنى التحتية القائمة والجديدة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، والشركاء في التنمية، والقطاع الخاص. وسيشجع على الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعاً من الأصوات، لا سيما أصوات البلدان النامية، بغية تحديد ومعالجة خصائص البنى التحتية والقدرات، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. وسيسلط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون، ويعمل على ضمان أتمام الاستثمارات بطابع مستدام من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

١٥ - تخفيف التصنيع المستدام الشامل للجميع - نشدد على الأهمية القصوى التي تتسم بها التنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافداً بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة. وسنستثمر في النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل النمو وفرص العمل، والموارد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتقاسم المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون في هذا المضمار ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، سعياً لتمتين الصلات بين إنشاء البنى التحتية والتصنيع المستدام الشامل للجميع والابتكار.



١٦ - توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع والنهوض بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة - سعياً لتمكين كافة الناس من الاستفادة من ثمار النمو، سندرج هدف توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع في صلب استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية باعتباره هدفاً رئيسياً. وسنشجع مشاركة النساء والرجال، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بصورة كاملة ومتكافئة في سوق العمل الرسمي. وننوه إلى أن المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تولد الغالبية العظمى من فرص العمل في العديد من البلدان، كثيراً ما تفتقر إلى فرص الحصول على التمويل. وفي معرض التعاون مع الجهات الفاعلة الخاصة والمصارف الإنمائية، نلتزم بتعزيز فرص حصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان بصورة مناسبة ومعقولة التكلفة ومستقرة، وكذلك على التدريب الملائم لتنمية مهارات الجميع، لا سيما الشباب وأصحاب المشاريع الحرة. وسنعزز الاستراتيجيات الوطنية الموجهة إلى الشباب، باعتبارها أداة رئيسية لتلبية احتياجات الشباب وطموحاتهم. وملتزم أيضاً بصوغ استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب ووضعها موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٢٠، وبإنفاذ ميثاق منظمة العمل الدولية العالمي لتوفير فرص العمل.

١٧ - حماية نظمنا الإيكولوجية لما فيه مصلحة الجميع - يتعين أن تستند جميع إجراءاتنا إلى التزامنا القوي بحماية وحفظ كوكبنا ومواردنا الطبيعية وتنوعنا البيولوجي ومناخنا. ونحن نلتزم بكفالة اتساق السياسات والتمويل والتجارة والأطر التكنولوجية من أجل حماية نظمنا الإيكولوجية وتدير شؤونها وترميمها، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية والبرية، وتشجيع استخدامها على نحو مستدام، وبناء القدرة على التكيف، والحد من التلوث، ومكافحة تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي. وإننا ندرك أهمية تجنب الأنشطة الضارة. فيلزم على جميع الحكومات والأعمال التجارية والأسر المعيشية أن تغيّر أنماط سلوكها بما يضمن إرساء أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسنعزز مفهوم الاستدامة في أوساط الشركات، بما يشمل الإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة. وسيلزم توفير استثمارات عامة وخاصة في مجال الابتكارات والتكنولوجيات النظيفة، آخذين في الحسبان أن التكنولوجيات الجديدة لن تعني عن بذل الجهود للحد من النفايات أو استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة.

١٨ - تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة - نشدد على ضرورة تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى إنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. وسيشكل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستفادة المتكافئة من خدمات نظم العدالة

المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءاً لا يتجزأ من جهودنا.

١٩ - ويمكن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ضمن إطار شراكة عالمية معززة من أجل التنمية المستدامة، مدعومة بالسياسات والإجراءات الملموسة على النحو المبين في خطة العمل هذه.

## ثانياً - مجالات العمل

### ألف - الموارد العامة الوطنية

٢٠ - تتبوأ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ السيطرة الوطنية وبالنسبة لكافة البلدان، موقع الصدارة في مسعانا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتأسيساً على المنجزات الكبيرة التي حققها العديد من البلدان منذ مؤتمر مونتيري، فإننا نظل ملتزمين بمواصلة تعزيز تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة. ونحن ندرك أن الموارد الوطنية تتأثى من النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً بيئة مؤاتية على جميع المستويات. ولتنفيذ أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية المواجهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلي احتياجات الناس. فسنعزز بيئاتنا التمكينية الداخلية، بما يشمل سيادة القانون، وسنكافح الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله. ويؤدي المجتمع المدني، ووسائط الإعلام المستقلة، وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية أدواراً مهمة أيضاً.

٢١ - وتبين الأدلة أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي تكنسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة ملحوظة. وإننا نلتزم بتعزيز الإدماج الاجتماعي في سياساتنا الداخلية. وسنشجع اعتماد وإنفاذ قوانين غير تمييزية وإرساء بني تحتية وسياسات اجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما سنمكّن المرأة من المشاركة بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي، ومن المساهمة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار والاضطلاع بأدوار قيادية.

٢٢ - وندرك أنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة الوطنية الإضافية، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ونحن نلتزم بتعزيز إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة تصاعديّة، وتحسين السياسات الضريبية، والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب. وسنعمل على تحسين عدالة نظمنا الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها، بوسائل منها توسيع القاعدة الضريبية ومواصلة الجهود الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وفقا للظروف القطرية. وفي هذا الصدد، سنعزيز التعاون الدولي من أجل دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها توطيد المساعدة الإنمائية الرسمية. وإننا لنرحب بما تبذله البلدان من جهود لرسم أهداف وجدول زمنية داخلية محددة وطنياً بغية تعزيز الإيرادات الداخلية في إطار استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وسنوفر الدعم للبلدان النامية المحتاجة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٢٣ - وسنضعف الجهود لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي. وسنحدّ أيضاً من فرص تجنب الضرائب، وسننظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاماً لمكافحة إساءة الاستخدام. وسنعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المصدر والمقصد على السواء، بوسائل منها السعي لضمان شفافية جميع المعاملات المالية بين الحكومات والشركات أمام السلطات الضريبية المختصة. وسنحرص على قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولّد فوائد، وفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والدولية.

٢٤ - ونلاحظ تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وندعو المناطق الأخرى إلى القيام بعمليات مماثلة. وللمساعدة في مكافحة التدفقات غير المشروعة، ندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى بذل العون لبلدان المصدر والمقصد على السواء. وندعو أيضاً المؤسسات الدولية المعنية والمنظمات الإقليمية إلى نشر تقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها. وسنتولى تحديد مخاطر غسل الأموال وتقييمها والتصدي لها، بوسائل منها التنفيذ الفعال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفي الوقت نفسه، سنشجع تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات المالية للتخفيف من

الأثر المحتمل لتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من حيث تقليص فرص الحصول على الخدمات المالية.

٢٥ - ونحث جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والانضمام إليها، إن لم تفعل ذلك بعد، ونشجع الأطراف في الاتفاقية على استعراض تنفيذها. وإننا نلتزم بجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما ومكافحتهما، وملاحقة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. ونشجع المجتمع الدولي على إرساء ممارسات جيدة في مجال إعادة الأصول. ونحن نؤيد مبادرة الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن استرداد الموجودات المسروقة، وسائر المبادرات الدولية التي تدعم استرداد الأصول المسروقة. ونحث كذلك على تحديث الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والتصديق عليها. ولن نألو جهداً في سبيل القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسنعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة رفع مستوى الشفافية والمساءلة في أوساط المؤسسات المالية وقطاع الشركات، وكذلك في الإدارات العامة. وسنعزز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٦ - وتواجه البلدان الشديدة الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية تحديات خاصة. ونحن نشجع الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة وفي معالجة الموارد الطبيعية وتنويع الإنتاج، وملتزم بالتصدي للحوافز الضريبية المفرطة المتصلة بهذه الاستثمارات، لا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية. ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. ونشدد على أهمية شفافية جميع الشركات وخضوعها للمساءلة، ولا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية. ونشجع البلدان على تنفيذ التدابير اللازمة لضمان الشفافية، ونخطط علماً بالمبادرات الطوعية من قبيل مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية. وسنواصل تبادل أفضل الممارسات وتشجيع التعلم من الأقران وبناء القدرات في مجال التفاوض لإبرام العقود من أجل ضمان إبرام اتفاقات امتياز وإيرادات وإتاوات تتسم بالنزاهة والشفافية، ورصد تنفيذ العقود.

٢٧ - ونحن نلتزم بتكثيف التعاون الضريبي الدولي. ونشجع البلدان، وفقاً لقدراتها وظروفها الوطنية، على العمل معاً من أجل تعزيز الشفافية واعتماد سياسات ملائمة، بما في ذلك قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإبلاغ السلطات الضريبية في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها؛ وتمكين السلطات المختصة من الحصول على المعلومات المتصلة

بالملكية النفعية؛ والمضي قدماً بشكل تدريجي نحو تحقيق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية فيما بين السلطات الضريبية، حسب الاقتضاء، مع تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، عند الاقتضاء. وقد تكون الحوافز الضريبية أداة مناسبة في مجال السياسة العامة. غير أنه لإنهاء الممارسات الضريبية الضارة، يمكن للبلدان أن تنخرط في مناقشات طوعية بشأن الحوافز الضريبية في إطار المحافل الإقليمية والدولية.

٢٨ - ونشدد على أن الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي ينبغي أن تكون عالمية من حيث نطاقها ونهجها، وأن تأخذ في الحسبان بصورة تامة مختلف احتياجات وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. وإننا نرحب بمشاركة البلدان النامية أو شبكتها الإقليمية في هذا العمل، وندعو إلى تكثيف المشاركة لضمان استفادة جميع البلدان من هذه الجهود. ونرحب بالجهود الجارية، بما في ذلك أعمال المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، ونأخذ في الحسبان الأعمال التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لصالح مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. ونحن نؤيد تعزيز الشبكات الإقليمية لمديري الضرائب. ونحيط علماً بالجهود الجارية، من قبيل الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي في مجالات منها بناء القدرات، ومبادرة "مفتشي الضرائب بلا حدود". وندرك الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية عن طريق التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي وفيما بين بلدان الجنوب، استناداً إلى الاحتياجات المختلفة للبلدان.

٢٩ - ونشدد على أهمية التعاون والحوار الجامعين فيما بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن المسائل الضريبية الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجاتها الفرعية. ولقد قررنا أن نعمل على زيادة تعزيز مواردها لتقوية فعاليتها وقدرتها التشغيلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فسيزيد من تواتر اجتماعاتها إلى دورتين في السنة، مدة كل منهما أربعة أيام عمل. وسنكثف مشاركة اللجنة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الاجتماع الخاص بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية. وسيواصل أعضاء اللجنة تقديم التقارير مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونواصل حثّ الدول الأعضاء على بذل الدعم للجنة وهيئاتها الفرعية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات لتمكين اللجنة من الوفاء بولايتها، بما يشمل توفير الدعم لزيادة مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات اللجان الفرعية. وترشح الحكومات أعضاء اللجنة الذين يعملون

بصفتهم خبراء يُستقدمون من مجالي السياسات الضريبية والإدارة الضريبية ويتم اختيارهم بطريقة تعكس درجة مناسبة من الإنصاف في التوزيع الجغرافي ليمثلوا أنظمة ضريبية مختلفة. ويتولى الأمين العام تعيين الأعضاء بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٣٠ - وسنعزيز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى، حسب الاقتضاء. وسنرسخ الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة، وسنشجع الميزنة والتتبع المراعيين للمنظور الجنساني. وسنشجئ أطراف شفاقة لتنظيم المشتريات العمومية باعتبارها أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة. ونحيط علماً بما تقوم به شراكة الحكومات المفتوحة من أعمال تعزز شفافية الحكومات ومساءلتها أمام المواطنين واستجابتها لهم، بهدف تحسين جودة الحكم والخدمات الحكومية.

٣١ - ونعيد تأكيد التزامنا بترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الناجعة التي تشجع الإسراف في الاستهلاك، وذلك عن طريق القضاء على اختلالات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بوسائل منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص تدريجياً من تلك الإعانات الضارة، حيثما وجدت، من أجل إظهار آثارها البيئية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وظروفها الخاصة بشكل تام والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي قد تطال تنميتها، بما يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

٣٢ - ونلاحظ العبء الهائل الذي تلقه الأمراض غير المعدية على كاهل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويستتبع ذلك تكاليف تنوء بحملها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديداً. ونحن ندرك، بوجه خاص، أن التدابير السعريّة والضريبية المطبقة على التبغ يمكن أن تشكل، في إطار استراتيجية شاملة للوقاية والمراقبة، وسيلة فعالة ومهمة للتقليل من استهلاك التبغ وتقليل تكاليف الرعاية الصحية، كما تمثل رافداً يدرّ الإيرادات من أجل تمويل التنمية في العديد من البلدان.

٣٣ - ونلاحظ الدور الذي يمكن لمصارف التنمية الوطنية والإقليمية التي تعمل بشكل جيد أن تضطلع به في تمويل التنمية المستدامة، لا سيما في قطاعات أسواق الائتمان التي لا تنشط فيها المصارف التجارية بشكل مكثف والتي تعاني من فجوات كبيرة في التمويل، وذلك بالاستناد إلى أطر إقراض سليمة ووفقاً لضمانات اجتماعية وبيئية مناسبة. ويشمل ذلك مجالات من قبيل البنى التحتية المستدامة، والطاقة، والزراعة، والتصنيع، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الإدماج المالي وتمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ونحن نقر بأن مصارف التنمية الوطنية والإقليمية تؤدي أيضاً دوراً هاماً في مواجهة التحديات الدورية، لا سيما في خضمّ الأزمات المالية التي تشهد عزوف مؤسسات القطاع الخاص

الشديد عن ركوب المخاطر. وندعو مصارف التنمية الوطنية والإقليمية إلى تكثيف مشاركتها في هذه المجالات، ونحث كذلك الجهات الفاعلة الدولية العامة والخاصة المعنية إلى توفير الدعم لتلك المصارف في البلدان النامية.

٣٤ - ونقرّ كذلك بأن تدبير النفقات والاستثمارات الموجهة للتنمية المستدامة يتم على الصعيد دون الوطني، حيث تتولاه كيانات كثيرا ما تفتقر إلى القدر الكافي من القدرات التقنية والتكنولوجية والتمويل والدعم. ولذلك فنحن نلتزم بتكثيف التعاون الدولي من أجل تعزيز قدرات البلديات وسائر السلطات المحلية. وسنقدم الدعم للمدن والسلطات المحلية في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية إنشاء بنية تحتية قادرة على التكيف وسليمة بيئيا، بما يشمل مجالات الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وتشديد مبان مستدامة وقادرة على التكيف باستخدام مواد محلية. ولن نألو جهدا لدعم جهود الحكومات المحلية الرامية إلى تعبئة الإيرادات حسب الاقتضاء. وسنعزز التوسع العمراني الجامع المستدام، وسنعمل على تمتين الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية عن طريق النهوض بالتخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والإقليمي، في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وسنعمل على تعزيز إدارة الديون وإنشاء أسواق السندات البلدية أو توطيدها، حسب الاقتضاء، من أجل مساعدة السلطات دون الوطنية في تمويل الاستثمارات اللازمة. وسنشجع أيضا الاقتراض من المؤسسات المالية ومصارف التنمية، مع تعزيز آليات التخفيف من حدة المخاطر، من قبيل الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وتدبير مخاطر تقلب أسعار العملة في الوقت نفسه. وفي إطار هذا المسعى، سنشجع مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات التي تؤثر في المجتمعات المحلية في مجالات من قبيل تحسين إدارة شؤون مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. وبحلول عام ٢٠٢٠، ستريد من عدد المدن والتجمعات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة تصبو إلى تحقيق الإدماج، والكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والقدرة على الصمود أمام الكوارث. وسنضع ونبذل خططنا للإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات وفقا لإطار سندي. وفي هذا الصدد، سندعم القدرات الوطنية والمحلية من أجل الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من آثارها وإدارة المخاطر.

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٥ - الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل. ونقر بتنوع القطاع الخاص، الذي يشمل

المشاريع المتناهية الصغر، مروراً بالتعاونيات وانتهاءً بالشركات المتعددة الجنسيات. وهيب بجميع المؤسسات التجارية أن تسخر قدراتها الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة. وندعوها إلى الانخراط في عملية التنمية باعتبارها جهات شريكة، والاستثمار في المجالات الأساسية للتنمية المستدامة، والتحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. ونرحب بالنمو الكبير في النشاط الخاص المحلي والاستثمار الدولي منذ مؤتمر مونتيري. فتدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية. بيد أننا نلاحظ وجود ثغرات استثمارية في قطاعات أساسية للتنمية المستدامة. فالاستثمار المباشر الأجنبي في العديد من البلدان النامية يتركز في عدد قليل من القطاعات، وغالبا ما يتخطى البلدان الأكثر احتياجا، وغالبا ما تكون تدفقات رؤوس المال الدولية موجهة نحو استثمارات قصيرة الأجل.

٣٦ - وسنقوم بوضع السياسات، وعند الاقتضاء، تعزيز الأطر التنظيمية للمواءمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص والأهداف العامة، بما يشمل تحفيز القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة، وتعزيز الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل. فلا بد من رسم سياسة عامة لتهيئة البيئة المواتية على جميع المستويات، ولا بد من وضع إطار تنظيمي لتشجيع الأعمال الحرة وقطاع أعمال محلي يتسم بالحيوية. وقد كلفنا مؤتمر مونتيري بتهيئة مناخات استثمارية شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة، مع تأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية. وقد قطع العديد من البلدان أشواط طويلة في هذا المجال. وسنواصل تعزيز وتهيئة الظروف المحلية والدولية المواتية لاستثمارات القطاع الخاص الشاملة والمستدامة، مع وضع قواعد ومعايير شفافة ومستقرة وتأمين منافسة حرة ونزيهة، بما يفضي إلى تحقيق أهداف السياسات الإنمائية الوطنية.

٣٧ - وسنرسخ قطاع أعمال يتسم بالدينامية وحُسن الأداء، مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقا للمعايير والاتفاقات الدولية ذات الصلة، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومعايير العمل لمنظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، لصالح الأطراف في هذه الاتفاقات. ونرحب بالعدد المتزايد من المؤسسات التجارية التي تتبنى نموذج أعمال أساسي يراعي الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية لأنشطتها، ونحث جميع المؤسسات الأخرى على القيام بذلك. ونشجع الاستثمار المؤثر، الذي يجمع بين عائد الاستثمار والآثار غير المالية. وسنعزز الممارسات المؤسسية المستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية



والإدارية في تقارير الشركات حسب الاقتضاء، على أن تترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية. ونشجع المؤسسات التجارية على اعتماد مبادئ بشأن الأعمال والاستثمارات المسؤولة، وندعم عمل الاتفاق العالمي في هذا الصدد. وسنعمل على تنسيق مختلف المبادرات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية المستدامة، وتحديد الثغرات، بما فيها تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز آليات وحوافز الامتثال.

٣٨ - ونسلم بأهمية وجود أطر تنظيمية محكمة وقائمة على تقييم المخاطر لجميع أشكال الوساطة المالية، من التمويل البالغ الصغر إلى المعاملات المصرفية الدولية. ونقر بأن بعض تدابير تخفيف المخاطر قد تكون لها عواقب غير مقصودة، مثل زيادة صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على الخدمات المالية. وسنعمل على كفالة أن تدعم بيئتنا السياساتية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية وتعزيز تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك. وسنسعى إلى رسم سياسات، بما فيها أنظمة لأسواق رأس المال عند الاقتضاء، تشجع على منح حوافز على طول سلسلة الاستثمار، بحيث تكون متسقة مع مؤشرات الأداء الطويل الأجل والاستدامة، وتحد من التقلبات المفرطة.

٣٩ - ولا يزال العديد من الناس، ولا سيما النساء، غير قادرين على الحصول على الخدمات المالية والإمام بالأمور المالية، وهو عامل أساسي من عوامل الإدماج الاجتماعي. وسنعمل من أجل إتاحة سبل حصول الجميع، بشكل كامل وعلى قدم المساواة، على الخدمات المالية الرسمية. وسنعمد أو نستعرض استراتيجياتنا لتعميم الخدمات المالية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، وسننظر في إدماج تعميم الخدمات المالية ضمن أهداف السياسة العامة في النظام المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية. وسنشجع نظمنا المصرفية التجارية على خدمة الجميع، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون حاليا عراقيل في الحصول على الخدمات المالية والمعلومات. وسندعم أيضا مؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمصارف الإنمائية، والمصارف الزراعية، وشركات تشغيل شبكات الهاتف النقال، وشبكات الوكلاء، والتعاونيات، والمصارف البريدية، ومصارف الادخار، حسب الاقتضاء. ونشجع استخدام أدوات مبتكرة، منها العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، ونظم السداد، وعمليات السداد الإلكتروني. وسنوسع نطاق التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين البلدان والمناطق، بسبل منها التحالف من أجل تعميم الخدمات المالية والمنظمات الإقليمية. وملتزم بتعزيز تنمية قدرات البلدان النامية، بسبل منها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونشجع التعاون والتآزر بين مبادرات تعميم الخدمات المالية.

٤٠ - ونقر بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. فتحويلات العمال المهاجرين، ونصفهم من النساء، هي في العادة أجور يحولها المهاجرون إلى عائلاتهم، وهي موجهة أساساً لتلبية جزء من احتياجات الأسر المعيشية المتلقية لها. ولا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية. وسنعمل على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وعائلاتهم في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء. وسنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تكلفة التحويلات المالية في ممرات معينة منخفضة الحجم ومرتفعة التكاليف. وسنعمل على كفالة ألا يطلب أي من ممرات التحويل رسوماً تفوق ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على قدر كافٍ من الخدمات المتاحة، لا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها. وسندعم السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبان التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، ومنها على سبيل المثال اتجاه خدمات السحب التي تقدمها المصارف، وذلك للعمل على إتاحة خدمات التحويل المالي عبر الحدود. وستزيد التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية لإزالة الحواجز التي تعترض مقدمي خدمات التحويل المالي من غير المصارف الذين يستخدمون الهياكل الأساسية لنظم السداد، وتعزيز الظروف المواتية لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وآمن في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، بسبل منها تعزيز ظروف تنافسية وشفافة في الأسواق. وسنسخر التكنولوجيات الجديدة، ونشجع الإلمام بالأمور المالية وتعميم الخدمات المالية، ونحسن جمع البيانات.

٤١ - ونلتزم بتمتع المرأة والفتاة، على قدم المساواة مع الرجل، بالحقوق والفرص في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وتخصيص الموارد، وإزالة أي حواجز تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. وقد عقدنا العزم على إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والتحكم فيها، والائتمان والإرث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة. ونشجع كذلك القطاع الخاص على المساهمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السعي لكفالة حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وإتاحة فرص متساوية أمامها، وحمايتها من التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل. وندعم مبادئ تمكين المرأة

الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي، ونشجع زيادة الاستثمارات في الشركات أو المؤسسات التجارية المملوكة للنساء.

٤٢ - ونرحب بالنمو السريع للأعمال الخيرية والمساهمات المالية وغير المالية الكبيرة التي يقدمها المتبرعون للأعمال الخيرية في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة. ونقر بمرونة الجهات المانحة الخيرية وقدرتها على الابتكار والمخاطرة، وقدرتها على حشد أموال إضافية عبر شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ونشجع الآخرين على الانضمام إلى أولئك الذين يساهمون بالفعل. ونرحب بالجهود الرامية إلى زيادة التعاون بين الجهات الخيرية الفاعلة والحكومات والأطراف الأخرى المؤثرة في عملية التنمية. وندعو إلى زيادة الشفافية والمساءلة في الأعمال الخيرية. ونشجع الجهات المانحة الخيرية على إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية والمواءمة مع السياسات والأولويات الوطنية. ونشجع أيضا الجهات المانحة الخيرية على النظر في إدارة هباتها عن طريق الاستثمار المؤثر، الذي يراعي الربح والآثار غير المالية، على حد سواء، في معايير الاستثمارية.

٤٣ - ونقر بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ولا سيما تلك المملوكة للنساء، غالبا ما تواجه صعوبات في الحصول على التمويل. وللتشجيع على زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، يمكن للأنظمة المالية أن تسمح باستخدام ضمانات بديلة، وتمنح استثناءات مناسبة من متطلبات رأس المال، وتخفيض تكاليف الدخول والخروج لتشجيع المنافسة، وتمكن مؤسسات التمويل البالغ الصغر من تعبئة المدخرات عن طريق تلقي الودائع. وسنعمل على تعزيز قدرة المؤسسات المالية على تقييم القدرة الائتمانية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وذلك من خلال برامج التدريب العامة، ومن خلال إنشاء مكاتب ائتمان عند الاقتضاء. ويمكن للمصارف الإئتمانية الوطنية والاتحادات الائتمانية وغيرها من المؤسسات المالية المحلية أن تضطلع بدور حيوي في إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات المالية. ونشجع المصارف الإئتمانية الدولية والمحلية على تشجيع التمويل المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في مجالات منها التحول الصناعي، عن طريق إنشاء خطوط ائتمانية تستهدف هذه المؤسسات، وعن طريق المساعدة التقنية. ونرحب بعمل مؤسسة التمويل الدولية والمبادرات الأخرى المضطلع بها في هذا المجال، ونشجع زيادة بناء القدرات وتبادل المعارف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونقر أيضا بإمكانات وسائل الاستثمار الجديدة، مثل صناديق رأس المال المجازفة الموجهة نحو التنمية، التي قد تستخدم بالتعاون مع شركاء من القطاع العام، والتمويل المختلط، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل

توحيد الديون المبتكرة المصحوبة بأطر لإدارة المخاطر وأطر تنظيمية مناسبة. وسنعزيز أيضا بناء القدرات في هذه المجالات.

٤٤ - ولتلبية احتياجات التمويل الطويل الأجل، سنعمل على تطوير أسواق رأس المال المحلية، ولا سيما أسواق السندات الطويلة الأجل وأسواق التأمين عند الاقتضاء، بما في ذلك التأمين على المحاصيل بشروط غير تشويهيية. وسنعمل أيضا على تعزيز الإشراف والمقاصة والتسوية وإدارة المخاطر. ونشدد على أن الأسواق الإقليمية وسيلة فعالة لبلوغ نطاق وعمق يتعذر بلوغهما عندما تكون فرادى الأسواق صغيرة. ونرحب بقيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة الإقراض بالعملة المحلية، ونشجع المزيد من النمو في هذا المجال. ونشجع المصارف الإنمائية على الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لإدارة المخاطر، بما في ذلك التنوع. ونقر بأن طبيعة استثمارات الحوافظ المالية الدولية قد تطورت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وأن المستثمرين الأجانب يؤدون الآن دورا مهما في أسواق رأسمال بعض البلدان النامية، ونقر بأهمية إدارة التقلبات المرتبطة بهذه الأسواق. وسنعزيز الدعم الدولي في تطوير أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسنعمل على تعزيز بناء القدرات في هذا المجال، بسبل منها المنتديات الإقليمية والأقليمية والعالمية لتبادل المعارف وتقديم المساعدة التقنية وتبادل البيانات.

٤٥ - ونقر بالمساهمة المهمة في التنمية المستدامة التي يمكن للاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، أن يقدمها، لا سيما عندما تكون المشاريع متسقة مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. ويمكن للسياسات الحكومية أن تعزز الآثار الإيجابية غير المباشرة المترتبة على الاستثمار المباشر الأجنبي، مثل الخبرة الفنية والتكنولوجيا، بسبل منها إقامة روابط مع الموردين المحليين، وتشجيع إدماج المؤسسات المحلية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في البلدان النامية، في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسنشجع وكالات تشجيع الاستثمار والوكالات الأخرى ذات الصلة على التركيز على إعداد المشاريع. وسنعطي الأولوية للمشاريع التي تنطوي على أكبر قدر من الإمكانيات لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والتحول الهيكلي والتصنيع المستدام، والتنوع المنتج، والزراعة. وعلى الصعيد الدولي، سندعم هذه الجهود من خلال الدعم المالي والتقني وبناء القدرات، وتوثيق التعاون بين وكالات البلدان الأصلية والمضيفة. وسننظر في استخدام التأمين وضمانات الاستثمار، عن طريق جهات منها الوكالة الدولية ل ضمان الاستثمار، والأدوات المالية الجديدة لتحفيز تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية

نحو البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع.

٤٦ - ونلاحظ مع القلق أن العديد من أقل البلدان نمواً ما زالت لا تستفيد من استثمارات مباشرة أجنبية من شأنها أن تساعد على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على مناخاتها الاستثمارية. وقد عقدنا العزم على اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً. وسنقدم أيضاً الدعم المالي والتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، والدعم الاستشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، والحصول على المعلومات المتعلقة بالتسهيلات الاستثمارية، والتأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك بناء على طلب أقل البلدان نمواً. ونلاحظ أيضاً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات في الحصول على ائتمانات دولية نتيجة للخصائص الهيكلية لاقتصاداتها. وستواصل أقل البلدان نمواً تحسين بيئاتها المواتية للاستثمار. وسنعزيز أيضاً جهودنا للتصدي لما تواجهه البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع من ثغرات تمويلية وانخفاض في مستويات الاستثمار المباشر. ونشجع استخدام آليات مبتكرة وشراكات لتشجيع المزيد من المساهمات المالية الخاصة الدولية في هذه الاقتصادات.

٤٧ - ونقر بوجود عقبات تعوق الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية، سواء على مستوى العرض أو الطلب. ويعزى النقص في الاستثمارات جزئياً إلى عدم وجود خطط كافية بشأن الهياكل الأساسية وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب كون هياكل تحفيز القطاع الخاص لا تكون بالضرورة مناسبة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل، بالإضافة إلى تصورات المستثمرين للمخاطر. ولتذليل هذه العقبات، سنضمّن استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة خططاً مرنة وجيدة للاستثمار في الهياكل الأساسية، مع القيام أيضاً بتعزيز بيئاتنا المحلية المواتية للاستثمار. وعلى الصعيد الدولي، سنقدم الدعم التقني للبلدان لترجمة خططها إلى مجموعات مشاريع ملموسة قيد الإعداد، فضلاً عن تقديمه لفرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما يشمل دراسات الجدوى، والتفاوض على العقود المعقدة، وإدارة المشاريع. وفي هذا الصدد، نحيط علماً ببرنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ونلاحظ مع القلق تراجع الإقراض لمشاريع الهياكل الأساسية من المصارف التجارية. ونهيب بالهيئات المسؤولة عن وضع المعايير أن تحدد ما يمكن إدخاله من تعديلات لتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل في إطار من المخاطرة

المدروسة والاحتواء المحكم للمخاطر. ونشجع مؤسسات الاستثمار الطويل الأجل، مثل صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية، التي تدير رؤوس أموال ضخمة، على تخصيص نسبة أكبر للهياكل الأساسية، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نشجع المستثمرين على اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز المزيد من الاستثمارات الطويلة الأجل، مثل عمليات استعراض هياكل التعويض ومعايير الأداء.

٤٨ - ونقر بأن للاستثمار العام والخاص دور رئيسي يؤديه في تمويل الهياكل الأساسية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية وأدوات وآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصصة الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي. وتستخدم أدوات التمويل المختلط، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للحد من المخاطر الخاصة بالاستثمارات وتحفيز تمويلات إضافية من القطاع الخاص في مختلف القطاعات الإنمائية الأساسية في ضوء سياسات وأولويات التنمية المستدامة التي تحددها الحكومات على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني. ولتسخير إمكانات التمويل المختلط في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي النظر بعناية في الهيكل والاستخدام المناسبين لأدوات التمويل المختلط. وينبغي للمشاريع التي تطوي على تمويل مختلط، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تتقاسم المخاطر والمكاسب على نحو منصف، وتتضمن آليات واضحة للمساءلة، وتستوفي المعايير الاجتماعية والبيئية. وسنبن بذلك القدرة على الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض منها التخطيط، والتفاوض على العقود، والإدارة، والحاسبة، وإدراج مخصصات في الميزانية لتغطية الالتزامات المحتملة. ولنلتزم أيضا بإجراء مناقشة شاملة ومفتوحة وشفافة لدى إعداد واعتماد مبادئ توجيهية ووثائق تستخدمها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبارساء قاعدة معرفية وتبادل الدروس المستفادة من خلال المنتديات الإقليمية والعالمية.

٤٩ - وسنشجع الاستثمارين العام والخاص في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك تكنولوجيات حجز الكربون وتخزينه. وسنحقق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة ونضع المعدل العالمي لكفاءة الطاقة وحفظها، بهدف كفاءة حصول الجميع على خدمات طاقة ميسورة وموثوقة وحديثة ومستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وسنعزز التعاون الدولي على توفير الدعم الكافي وتيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين التكنولوجيا لتقديم خدمات طاقة حديثة

ومستدامة لجميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بمبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع باعتبارها إطاراً مفيداً، بما في ذلك مراكزها الإقليمية، وبإعداد خطط عمل ونشرات استثمارية على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء. وندعو إلى العمل بناءً على التوصيات الواردة في هذه المبادرة، مع إمكانية جمع أكثر من ١٠٠ بليون دولار من الاستثمارات السنوية بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال مبادرات السوق والشراكات وبلاستفادة من المصارف الإنمائية. ونقر بمواطن الضعف والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ونرحب بمبادرة توفير الطاقة لأفريقيا، ورؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمستقبل الطاقة في أفريقيا، والشبكة الجزرية العالمية للطاقة المتجددة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

#### جيم - التعاون الإنمائي الدولي

٥٠ - يؤدي التمويل العام الدولي دوراً مهماً في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد محلياً من مصادر عامة، ولا سيما في أشد البلدان فقراً وضعفاً، حيث الموارد المحلية محدودة. فخطتنا الطموحة تضع أعباءً ثقيلة على الميزانيات والقدرات العامة، وهو ما يتطلب دعماً دولياً معززاً وأكثر فعالية، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة وبشروط السوق. ونرحب بزيادة جميع أشكال التمويل العام الدولي منذ مؤتمر مونتيري، ونعقد العزم على تكثيف جهود كل منا دعماً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونذكر بأننا نتشاطر أهدافاً مشتركة وطموحات مشتركة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي وزيادة فعاليته وشفافيته وأثره ونتأمله إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في وضع المبادئ التي تنطبق على الجهود التي يبذلها كل منا لزيادة أثر تعاوننا. وسنواصل تعزيز حوارنا لتحسين فهمنا المشترك وتبادل المعارف على نحو أفضل.

٥١ - ونرحب بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ مؤتمر مونتيري. بيد أننا نعرب عن قلقنا من أن بلدان عديدة لا تزال دون مستوى التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ونؤكد مجدداً أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً. ويعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من

الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزه، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ١٥,٠ في المائة إلى ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً أو تجاوزه. ونحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجدداً التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، وتعهد بالقيام على نحو جماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ١٥,٠ في المائة إلى ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. ونشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٢,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً.

٥٢ - ونقر بأهمية تركيز أيسر الموارد شروطاً على أكثر البلدان احتياجاً وأقلها قدرة على تعبئة موارد أخرى. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع بالغ القلق تراجع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نمواً، ونلتزم بعكس اتجاه هذا التراجع. ويشجعنا أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

٥٣ - ونؤكد أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبب منها زيادة الوعي العام وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المعونة وتحقيق نتائج ملموسة. ونشجع البلدان الشريكة على الاستفادة مما أُحرز من تقدم في كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداماً فعالاً لتساعد في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية. ونشجع نشر خطط استشرافية تزيد من وضوح التعاون الإنمائي وشفافيته وإمكانية التنبؤ به في المستقبل، وذلك وفقاً لعمليات تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية. ونحث البلدان على تتبع عمليات تخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإبلاغ عن ذلك.

٥٤ - ومن أوجه الاستخدام المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة. ويمكن لذلك أن يدعم تحسين تخصيص الضرائب ويساعد في تعزيز بيئات محلية مواتية وتوفير الخدمات العامة الأساسية. ويمكن استخدامه أيضاً لإتاحة تمويل إضافي عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي



وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص.

٥٥ - وسنجري مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس "الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" المقترح، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يخل بالالتزامات المقطوعة سلفا.

٥٦ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونسلم بأهميته وماضيه المختلف وخصوصياته، ونؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيراً عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجارها وأهدافها المشتركة. وينبغي أن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.

٥٧ - ونرحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة تحسين فعالية التنمية وفقا لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

٥٨ - ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقييد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. وسنقوم بمواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك عن طريق الحد من التجزؤ، والتعجيل بتحرير المعونة، ولا سيما تلك الموجهة لأقل البلدان نموا والبلدان الأشد احتياجا. وسنقوم بتشجيع الملكية القطرية والتوجه نحو تحقيق النتائج، وتعزيز النظم القطرية واستخدام النهج القائمة على البرامج عند الاقتضاء، وتعزيز الشراكات من أجل التنمية، والحد من تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية والمساءلة المتبادلة. وستزيد فعالية التنمية ونعزز إمكانية التنبؤ بها عن طريق تزويد البلدان النامية بمعلومات إرشادية منتظمة ومناسبة التوقيت بشأن الدعم المقرر تقديمه في الأجل المتوسط. وسنواصل بذل هذه الجهود في منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الصدد، فإننا أيضا نحيط علما بالجهود المبذولة في المحافل الأخرى ذات الصلة، من قبيل الشراكة العالمية من

أجل تعاون إنمائي فعال، على نحو متكامل. وسننظر أيضا في عدم طلب إعفاءات ضريبية على السلع والخدمات المقدمة كمعونة من حكومة إلى أخرى، بدءا بوقف العمل بنظام تسديد ضرائب القيمة المضافة ورسوم الاستيراد.

٥٩ - ونسلم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف فيها هما المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. ونرحب ببدء ليمما للعمل المناخي، ويشجعنا التزام مؤتمر الأطراف بالتوصل إلى اتفاق طموح في باريس في عام ٢٠١٥ ينطبق على جميع الأطراف ويعكس مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

٦٠ - ونعيد تأكيد أهمية الوفاء التام بالالتزامات القائمة بموجب الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك بشأن تغير المناخ وما يتصل بذلك من تحديات عالمية. ونسلم بضرورة زيادة التمويل من جميع المصادر، بما في ذلك من مصادر التمويل العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف، إضافة إلى مصادر التمويل البديلة، من أجل تمويل الاستثمارات في العديد من المجالات. بما في ذلك التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ونذكر أن البلدان المتقدمة النمو التزمت، في سياق إجراءات التخفيف المحدية وشفافية التنفيذ، بهدف القيام على نحو مشترك بتعبئة مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من طائفة واسعة من المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية. ونسلم بالحاجة إلى الأخذ بمنهجيات شفافة للإبلاغ عن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ ونرحب بالعمل الجاري في سياق الاتفاقية.

٦١ - ونرحب بنجاح عملية التعبئة الأولية للموارد المخصصة لصندوق المناخ الأخضر وبحسن توقيتها، مما جعله أكبر صندوق مكرس للمناخ ومكّنه من بدء أنشطته في دعم البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية. ونرحب بقرار مجلس صندوق المناخ الأخضر بأن يسعى إلى البدء في اتخاذ قرارات بشأن الموافقة على المشاريع والبرامج في تاريخ أقصاه موعد انعقاد اجتماعه الثالث في عام ٢٠١٥، وبقراره بشأن العملية الرسمية لتجديد موارد الصندوق. ونرحب أيضا بقرار المجلس السعي إلى تحقيق توازن بنسبة ٥٠:٥٠ بين التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. بمرور الزمن على أساس مكافئ للمنتج والسعي إلى تحديد هدف تخصيص نسبة دنيا قدرها ٥٠ في المائة من الاعتماد المرصود للتكيف مع المناخ للبلدان التي تواجه أوجه ضعف خاصة، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونلاحظ أهمية استمرار الدعم المقدم لمعالجة الثغرات المتبقية في القدرة على الوصول إلى تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ وإدارة هذا التمويل.

٦٢ - ونقر بأهمية مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونشجع على مراعاة التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث في تمويل التنمية من أجل ضمان استدامة نتائج التنمية. ونذكر أن الإجراءات الجيدة التصميم يمكن أن تحقق فوائد متعددة على الصعيدين المحلي والعالمي، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ. ونلتزم بالاستثمار في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة أخطار الكوارث وتمويل إجراءات التصدي لها، في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإلى ضمان استفادة البلدان من المساعدة الدولية عند الحاجة.

٦٣ - ونسلم بالأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ونرحب بتنفيذ الخطة الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من جانب الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وندعو جميع الأطراف إلى حضور الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في المكسيك في عام ٢٠١٦. ونشجع على تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر وعلى جميع المستويات لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، ومكافحة التصحر والجفاف والعواصف الترابية والفيضانات، وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ونرحب بالتزام الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدعم وتعزيز تنفيذها. ونلتزم بدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تعزيز جهود الحفظ والإصلاح، من قبيل مبادرة السور الأخضر العظيم التي نفذها الاتحاد الأفريقي، وتقديم الدعم للبلدان التي تحتاج إلى تعزيز تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٦٤ - ونسلم بأن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا في النظام الإيكولوجي للأرض ولها أهمية بالغة في الحفاظ عليه، وأن القانون الدولي يوفر، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها ولاستخدامها على نحو مستدام. ونؤكد أهمية حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على نحو مستدام تحقيقا للتنمية المستدامة، بسبل منها الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والأمن الغذائي وهيئة سبل مستدامة لكسب الرزق والعمل الكريم، مع العمل في الوقت نفسه على حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية ومعالجة آثار تغير المناخ. ولذلك، فإننا نلتزم بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإعادةها إلى سابق عهدها من حيث السلامة والإنتاجية والقدرة على الصمود والحفاظ على

تنوعها البيولوجي، بما يتيح حفظها للأجيال الحالية والمقبلة واستخدامها على نحو مستدام، وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية والنهج التحوطي في إدارة الأنشطة التي تؤثر في البيئة البحرية على نحو فعال وفقا للقانون الدولي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

٦٥ - ونسلم بأن الزيادة في درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تخلف آثارا خطيرة على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين أن الأحداث المناخية القاسية تهدد حياة الملايين وسبل عيشهم. وملتزم بتعزيز الدعم المقدم للفئات الأكثر ضعفا في مواجهة هذه التحديات الحرجة والتأقلم معها.

٦٦ - ويمكن للتمويل الإنمائي أن يسهم في الحد من مواطن الضعف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وأن يمكن البلدان من منع أو مكافحة حالات الأزمات المزممة المتعلقة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية. وندرك الحاجة إلى اتساق التمويل الإنمائي والإنساني لضمان الأخذ بنهج أكثر آنية وشمولا وملاءمة وفعالية من حيث التكاليف إزاء إدارة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة والتخفيف من آثارها. وملتزم بالترويج لآليات تمويل ابتكاري لتتاح للبلدان إمكانية تحسين منع وإدارة المخاطر ووضع خطط للتخفيف من آثارها. وسنستثمر في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة أخطار الكوارث وتمويل إجراءات التصدي لها، وتمكين البلدان من الاستفادة بكفاءة وفعالية من المساعدة الدولية عند الحاجة. ونحيط علما بقيام الأمين العام بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المزمع عقده في إسطنبول، تركيا، يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

٦٧ - وندرك التحدي الرئيسي التي يعترض تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وندرك الفجوة التمويلية التي يواجهها بناء السلام والدور الذي يؤديه صندوق بناء السلام. وسنكتف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل بناء السلام والتنمية في سياق ما بعد النزاعات. ونسلم بالحاجة إلى تقديم المعونة بكفاءة من خلال تبسيط الآليات، وزيادة تعزيز واستخدام النظم القطرية، فضلا عن تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والوطنية على سبيل الأولوية في الدول المتضررة من النزاعات والخارجة من النزاعات مع التأكيد على أهمية الملكية والقيادة القطريتين في كل من بناء السلام والتنمية.

٦٨ - ونرحب بالعمل الجاري في المؤسسات المعنية من أجل دعم جهود أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء قدراتها الوطنية على

مواجهة مختلف أنواع الصدمات بما في ذلك الأزمات المالية والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، بما في ذلك من خلال الصناديق والأدوات الأخرى.

٦٩ - ونرحب بالتقدم المحرز منذ مؤتمر مونتيري في مجال وضع وحشد الدعم لمصادر وآليات التمويل الإضافي الابتكاري، ولا سيما من جانب الفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية. وندعو المزيد من البلدان إلى أن تنضم طوعا للمشاركة في تنفيذ آليات وصكوك وطرائق ابتكارية لا تثقل كاهل البلدان النامية بأعباء لا داعي لها. ونشجع النظر في الكيفية التي يمكن بها استنساخ الآليات القائمة، مثل المرفق الدولي لتمويل أنشطة التحصين، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية الأوسع نطاقا. ونشجع أيضا استكشاف آليات مبتكرة إضافية استنادا إلى نماذج تجمع بين الموارد العامة والخاصة مثل السندات الخضراء وسندات التحصين والقروض الثلاثية وآليات الجذب وآليات تسعير الكربون.

٧٠ - وندرك ما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية. فالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن توفر قروضا معاكسة للدورات الاقتصادية، بما في ذلك الإقراض بشروط ميسرة حسب الاقتضاء، لتكملة الموارد الوطنية اللازمة للتصدي للصدمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية والأوبئة. وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى إلى مواصلة تقديم تمويل إنمائي مستقر وطويل الأجل بشروط ميسرة وغير ميسرة عن طريق الاستفادة من المساهمات ورأس المال وتعبئة الموارد من أسواق رأس المال. ونشدد على أن المصارف الإنمائية ينبغي أن تستفيد على نحو أمثل من مواردها وكشوف ميزانياتها، بما يتسق مع المحافظة على نزاهتها المالية، وينبغي أن تقوم بتحديث وتطوير سياساتها لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ونشجع مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف على إنشاء عملية لدراسة دورها ونطاقها وسير عملها لتمكينها من التكيف مع خطة التنمية المستدامة والاستجابة التامة لها.

٧١ - وندرك أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل ضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق وتحسين وتركيز الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة. ولذلك، نطلب من هذه الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة

والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل لإزاءفرادى البلدان. ونسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسرة تظل مهمة للعديد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان.

٧٢ - ونسلم أيضا بضرورة وضع منهجيات تراعي بشكل أفضل الواقع المعقد والمتنوع للبلدان المتوسطة الدخل. ونلاحظ مع القلق أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط ميسرة تنخفض كلما ازداد دخل البلدان، وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها. ونشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات خروج تتسم بالتسلسل وتطبق على مراحل وتكون تدريجية. كذلك نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استكشاف السبل الكفيلة بأن تكون المساعدة التي تقدمها للبلدان المتوسطة الدخل مناسبة على أفضل وجه لما تتيحه الظروف المتنوعة لهذه البلدان من فرص وما تطرحه من تحديات. وفي هذا الصدد، نسلم بأن الاستثناء الذي منحه البنك الدولي للدول الجزرية الصغيرة يشكل وسيلة مواجهة جديدة بالذكر لتحديات التمويل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونؤكد أيضا على أهمية آليات تخفيف المخاطر، بما في ذلك من خلال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

٧٣ - ونسلم بأن عملية خروج أقل البلدان نموا ينبغي أن تقترن بتدابير لكفالة عدم تعرض عملية التنمية للخطر واستمرار التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونلاحظ كذلك أن مستوى التمويل العام الدولي الميسر ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مستوى التنمية لكل متلقٍ، بما في ذلك مستوى الدخل والقدرة المؤسسية وقلة المنعة، وكذلك طبيعة المشاريع المطلوب تمويلها، بما في ذلك الجدوى التجارية من تنفيذها.

٧٤ - ونؤكد على الدور الهام والميزة النسبية لوجود منظومة للأمم المتحدة تتسم بكفاية الموارد والنجاعة والانسجام والكفاءة والفعالية في دعمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم العملية المتعلقة بتحديد الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسنعمل من أجل تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البلدان المستفيدة من البرنامج، وتعزيز ما تتسم به الأمم المتحدة من اتساق ونجاعة وفعالية وكفاءة من أجل تحسين التنسيق والنتائج، بما في ذلك من خلال تحقيق

المزيد من التقدم بشأن عدة طرائق ونهج تنفيذية من بينها نهج "توحيد الأداء" الطوعي، وتحسين تعاون الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين.

٧٥ - ويمكن للمصارف الإنمائية أن تضطلع بدور هام للغاية في تخفيف القيود المفروضة على تمويل التنمية، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية النوعية، بما يشمل القروض دون السيادية. ونرحب بالجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية الجديدة لتطوير نظم للضمانات في إطار مشاورات مفتوحة مع أصحاب المصلحة على أساس المعايير الدولية المعمول بها، ونشجع جميع المصارف الإنمائية على إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتسم بالشفافية والفعالية والكفاءة والحساسية من حيث التوقيت، أو على تعهد النظم القائمة. ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة استحداث أدوات لتوجيه موارد المستثمرين في الأجل الطويل نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الهياكل الأساسية الطويلة الأجل والسندات الخضراء. ونؤكد أن الاستثمارات الإقليمية في القطاعات ذات الأولوية الرئيسية تستلزم توسيع نطاق آليات التمويل الجديدة، وندعو مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية إلى دعم المنظمات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية.

٧٦ - ونسلم بأن الشراكات الحقيقية والفعالة والدائمة بين أصحاب مصلحة متعددين يمكن أن تؤدي دورا هاما في النهوض بالتنمية المستدامة. وسنقوم بتشجيع وتعزيز هذه الشراكات من أجل دعم الأولويات والاستراتيجيات التي تضعها البلدان، استنادا إلى الدروس المستفادة والخبرات المتاحة. ونذكر كذلك أن الشراكات هي أدوات فعالة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والخبرات والتكنولوجيا والمعارف. ونسلم بدور مرفق البيئة العالمية في تعميم مراعاة الشواغل البيئية في جهود التنمية وتقديم المنح والموارد الميسرة من أجل دعم المشاريع البيئية في البلدان النامية. وندعم بناء القدرات في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل الحصول على الأموال المتاحة، ونهدف إلى تعزيز مساهمات القطاعين العام والخاص في مرفق البيئة العالمية.

٧٧ - كذلك حققت الشراكات بين عدة أصحاب مصلحة، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، نتائج في مجال الصحة. ونشجع على تحسين التنسيق بين هذه المبادرات، ونشجعها على تحسين مساهمتها في تعزيز النظم الصحية. ونسلم بالدور الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الرسمية التي تتولى توجيه الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الصحة وتنسيقها. وسنعزيز التنسيق الدولي والبيئات التمكينية على جميع المستويات من أجل تعزيز

النظم الصحية الوطنية وتحقيق التغطية الصحية للجميع. وملتزم بتعزيز قدرة البلدان، وبخاصة البلدان النامية، على الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية، وكذلك تحقيق زيادة كبيرة في تمويل الرعاية الصحية وتوظيف قوة عاملة في قطاع الصحة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطوير هذه القوة العاملة وتدريبها والاحتفاظ بها. كذلك ستقوم الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ بتعزيز تنفيذ الاتفاقية في جميع البلدان، حسب الاقتضاء، وستدعم الآليات من أجل زيادة الوعي وتعبئة الموارد. ونرحب بالأخذ بنهج مبتكرة لتحفيز على رصد المزيد من الموارد الخاصة والعامة على الصعيدين المحلي والدولي من أجل النساء والأطفال، الذين تضرروا بصورة غير متناسبة بالعديد من المشاكل الصحية، بما في ذلك المساهمة المتوقعة لمرافق التمويل العالمي لدعم حركة "كل امرأة كل طفل".

٧٨ - وندرك أهمية توفير تعليم جيد لجميع الفتيات والفتيان من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيستلزم هذا الوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، والأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة للجميع. وسوف نزيد الاستثمارات والتعاون الدولي لتتاح لجميع الأطفال فرصة إكمال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، على أن يكون هذا التعليم مجانياً ومنصفاً وشاملاً وجيد النوعية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المبادرات، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم، وتعزيزها. وملتزم بتحسين المرافق التعليمية التي تراعي الاعتبارات المتصلة بالطفل والإعاقة والاعتبارات الجنسانية، وبزيادة النسبة المئوية للمدرسين المؤهلين في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

#### دال - التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

٧٩ - تشكل التجارة الدولية محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى القواعد ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك تحرير التجارة المجدي. فهذا النظام التجاري يشجع الاستثمار الطويل الأجل في القدرات الإنتاجية. وإذا توفرت السياسات الداعمة والهياكل الأساسية والقوة العاملة المتعلمة الملائمة، يمكن للتجارة أن تساعد أيضاً في



تشجيع العمالة المنتجة والعمل اللائق وتمكين المرأة والأمن الغذائي والحد من التفاوت والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - ونسلم بأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية تتطلب بذل المزيد من الجهود، وإن كنا نعتبر أن الموافقة على مجموعة تدابير بالي في عام ٢٠١٣ تشكل إنجازاً هاماً. ونؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى القيام بشكل تام وعلى وجه السرعة بتنفيذ جميع القرارات الواردة في مجموعة تدابير بالي، بما في ذلك القرارات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً، والقرار المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، وبرنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة، والتعجيل بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي ترى أنها في وضع يسمح لها بمنح أفضليات ذات جدوى تجارية لخدمات أقل البلدان نمواً وموردتي الخدمات في هذه البلدان وفقاً لقرار بالي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ بشأن تفعيل إعفاء خدمات أقل البلدان نمواً واستجابة للطلب الجماعي لتلك البلدان، أن تقوم بذلك.

٨١ - ونقر بأن عدم الحصول على التمويل التجاري يمكن أن يحد من الإمكانيات التجارية للبلدان، وأن يؤدي إلى ضياع فرص استخدام التجارة بوصفها محركاً للتنمية. ونرحب بالعمل الذي قام به فريق الخبراء المعني بتمويل التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وملتزم باستكشاف سبل استخدام الحوافز الموجهة نحو السوق من أجل توسيع نطاق التمويل التجاري المتوافق مع منظمة التجارة العالمية وتوافر الائتمانات التجارية والضمانات والتأمين وبيع الديون وخطابات الاعتماد والأدوات المالية الابتكارية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في البلدان النامية. وندعو المصارف الإنمائية إلى توفير التمويل التجاري الموجه نحو السوق وزيادته واستكشاف السبل الكفيلة بمعالجة إخفاقات السوق المرتبطة بتمويل التجارة.

٨٢ - وفي حين أن صادرات العديد من البلدان النامية قد ازدادت بدرجة كبيرة منذ مونتيري، فإن مشاركة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تجارة السلع والخدمات على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة ويبدو أن التجارة العالمية تجد صعوبة في العودة إلى معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها قبل الأزمة المالية العالمية. وسوف نسعى إلى تحقيق زيادة كبيرة في التجارة العالمية على نحو يتسق مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصادرات من البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً بهدف مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠ على النحو الوارد في برنامج عمل

إسطنبول. وسوف نقوم بإدماج التنمية المستدامة في السياسات التجارية على جميع المستويات. وبالنظر إلى مواطن الضعف الفريدة والخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ندعم بقوة مشاركتها في اتفاقات تجارية واقتصادية. وسنؤيد أيضا تحقيق تكامل أكبر بين الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٨٣ - وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مضاعفة الجهود للإسراع باختتام المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي، كوسيلة لتعزيز النمو في التجارة العالمية، ونؤكد مجدداً أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة الدوحة الإنمائية، التي تضع احتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في صميم برنامج عمل الدوحة. وفي هذا السياق، يؤدي تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد متوازنة ووضع برامج محددة الأهداف ومستدامة التمويل لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات أدواراً هامة. وملتزم بمكافحة النزعة الحمائية بجميع أشكالها. ووفقاً لأحد عناصر ولاية برنامج الدوحة الإنمائي، ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تصحيح ومنع الحالات التي يتم فيها فرض قيود على التجارة وإحداث اختلالات في آليات الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك من خلال الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المكافئ. وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً إلى الالتزام بتعزيز الضوابط المفروضة على الإعانات في قطاع مصائد الأسماك، بطرق منها حظر أشكال معينة من الإعانات التي تفضي إلى إيجاد طاقات زائدة عن الحاجة وإلى ممارسة صيد الأسماك المفرط، وفقاً لإعلان الدوحة الوزاري وإعلان هونغ كونغ الوزاري. ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على الالتزام بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى التعجيل بانضمام جميع البلدان النامية المشاركة في المفاوضات المتعلقة بعضوية منظمة التجارة العالمية ونرحب بما جرى في ٢٠١٢ من تعزيز وتبسيط وتفعيل للمبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

٨٤ - وسيواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وفقاً للاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ونرحب بإنشاء آلية الرصد لتحليل واستعراض جميع جوانب تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية على النحو المتفق عليه في بالي، بهدف تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعالية وإضفاء طابع عملي بدرجة أكبر عليها، فضلاً عن تيسير اندماج البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٥ - وتدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو وأعضاء المنظمة من البلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام في الوقت المناسب بإتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها في أقل البلدان نمواً كافة إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، أن تفعل ذلك، حسبما نصت عليه قرارات المنظمة. ونحن ندعو تلك الدول أيضاً إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بسبل منها وضع قواعد منشأ تتسم بالبساطة والشفافية لتطبيقها على الواردات من أقل البلدان نمواً، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمر بالي الوزاري في عام ٢٠١٣.

٨٦ - ونؤكد من جديد حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاستفادة من أوجه المرونة المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ونؤكد من جديد أن ذلك الاتفاق لا يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة ولا ينبغي له أن يمنعها. ولهذا الغاية، نحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لم يوافقوا بعد على تعديل الاتفاق الذي يتيح تحسين إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار معقولة للبلدان النامية على القيام بذلك بحلول الموعد النهائي في نهاية العام. ونحن نرحب بالقرار المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بتمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نمواً كافة. وندعو المجلس العام أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمنظمة التجارة العالمية أن تسهم في التنمية المستدامة.

٨٧ - ونحن ندرك الإمكانيات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، وملتزم بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية. وسوف نقوم بتعزيز التماسك والاتساق فيما بين الاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ولضمان أن تكون متماشية مع قواعد منظمة التجارة العالمية ويمكن للتكامل الإقليمي أن يضطلع بدور حفاز هام في الحد من الحواجز التجارية، وتنفيذ الإصلاحات في مجال السياسات، وتمكين الشركات، بما في ذلك في المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ونشدد على المساهمة التي يمكن لتدابير تيسير التجارة أن تقدمها في هذا الصدد. ونحث المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، إلى زيادة الدعم المقدم للمشاريع وأطر التعاون التي تعزز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا، وتلك التي تعزز مشاركة واندماج صغار المشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى، ولا سيما المشاريع التي منشؤها في البلدان النامية، في سلاسل

القيمة والأسواق العالمية. ونحن نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والهياكل الأساسية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك استكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الشبكات الإقليمية.

٨٨ - وإقراراً منّا بأن التجارة والاستثمار الدوليين يتيحان فرصاً إلا أنهما يتطلبان أيضاً اتخاذ إجراءات تكميلية على الصعيد الوطني، فإننا سوف نعمل على تعزيز البيئات المحلية المؤاتية وتنفيذ سياسات داخلية سليمة وإصلاحات تفضي إلى تحقيق إمكانات التجارة من أجل النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ونذكر كذلك حاجة البلدان النامية إلى إضافة القيمة ولتحقيق المزيد من اندماج المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة. ونحن نعيد التأكيد على أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٨٩ - ونعرب عن تأييدنا للجهود والمبادرات التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، من أجل زيادة تنسيق الأنشطة القانونية التي تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، والتعاون بشأنها، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في هذا الميدان.

٩٠ - ويمكن لمبادرة المعونة لصالح التجارة أن تضطلع بدور رئيسي. وسنركز في سياق المعونة لصالح أجل التجارة على البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، بسبل منها الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. وسوف نسعى جاهدين إلى تخصيص نسبة متزايدة من موارد مبادرة المعونة لصالح التجارة الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، والمقدمة وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي. ونرحب أيضاً بزيادة التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية. وإذ نسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة ضمن المنتجين والتجار، فسنبذل بالتصدي لما تواجهه من تحديات خاصة بغية تيسير مشاركة المرأة المتساوية والنشطة في التجارة المحلية والإقليمية والدولية. ويكتسي تقديم المساعدة التقنية وتحسين الخدمات اللوجستية ذات الصلة بالتجارة والمرور العابر أهمية بالغة من حيث تمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

والاستفادة منها، وكفالة فعالية تنفيذ السياسات واللوائح الرامية إلى تيسير النقل والتجارة، وتنويع قاعدة صادراتها.

٩١ - ولا ينبغي أن يضر هدف حماية وتشجيع الاستثمار بقدرتنا على تحقيق أهداف السياسة العامة. وسوف نسعى إلى صوغ اتفاقات تجارية واستثمارية مزودة بالضمانات المناسبة بغية عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية من أجل المصلحة العامة. وسوف ننفذ هذه الاتفاقات بطريقة شفافة. ونحن نلتزم بدعم بناء القدرات بسبل منها القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصة تلك الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، وذلك بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة في التجارة الدولية واتفاقات الاستثمار. ونطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل تنفيذ برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار.

٩٢ - ونحن ندرك أيضاً أن التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، وصيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وقطع الأشجار بصورة غير قانونية، والتعدين غير القانوني، هي مسائل تمثل تحدياً للعديد من البلدان. ويمكن أن تتسبب هذه الأنشطة في أضرار كبيرة، بما في ذلك فقدان الإيرادات واستشراء الفساد. وإننا مصممون على تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، والاتجار بالنفائيات الخطرة، والاتجار بالمعادن، بسبل منها تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية والتعاون الدولي على السواء، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على استغلال الفرص المستدامة لكسب الرزق. وسنعمل أيضاً على تعزيز القدرات على رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها، بغرض منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه بفعالية، بسبل منها بناء القدرات المؤسسية.

## هاء - الديون والقدرة على تحمل الديون

٩٣ - يمثل الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويتيح الاقتراض السيادي أيضاً للتمويل الحكومي إمكانية القيام بدور معاكس للتقلبات الدورية في الدورات الاقتصادية. بيد أن من الضروري توخي الحذر في إدارة عملية الاقتراض. ومنذ اعتماد توافق آراء مونتيري، أدى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي والموارد العامة إلى انخفاض كبير في ضعف العديد من البلدان إزاء ضائقة الديون السيادية، مثلما حدث من انخفاض كبير في الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. إلا أن العديد من البلدان لا يزال ضعيفاً إزاء أزمات الديون والبعض الآخر يمر بأزمات، بما في ذلك عدد من أقل

البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو. ونحن نقر بأن التحديات الملازمة للقدررة على تحمل الديون والتي تواجه العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب حلا عاجلة، وكذلك بأهمية ضمان القدررة على تحمل الديون للانتقال السلس للبلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

٩٤ - ونحن نقر كذلك بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدررة على تحمل الديون في الأجل الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء. وسنواصل دعم بقية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعمل على إكمال عملية المبادرة. وسوف نستقصى، على أساس كل حالة على حدة، المبادرات الرامية إلى دعم البلدان غير المستفيدة من المبادرة بسياسات اقتصادية سليمة لتمكينها من معالجة مسألة القدررة على تحمل الديون. وسوف ندعم استمرارية القدررة على تحمل الديون في البلدان التي حصلت على دعم في إطار تخفيف عبء الديون وحققت مستويات يمكن تحملها من الديون.

٩٥ - ويشكل رصد الالتزامات المالية وإدارتها على نحو حثيف عنصرا هاما من عناصر استراتيجيات التمويل الوطنية الشاملة وأمرنا بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف. ونرحب بجهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة تعزيز الأدوات التحليلية من أجل تقييم القدررة على تحمل الديون والإدارة الحثيفة للديون الحكومية. وفي هذا الصدد، يشكل تحليل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدررة على تحمل الديون أداة مفيدة لاستخدامها في تحديد مستوى الاقتراض المناسب. وندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مواصلة تعزيز ما لديهما من أدوات تحليلية لإدارة الديون السيادية في عملية مفتوحة وجامعة بالاشتراك مع الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية. ونحن نشجع المؤسسات الدولية على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان المدينة لتعزيز القدرات في مجال إدارة الديون، وإدارة المخاطر، وتحليل إمكانات المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل، وكذلك المساعدة على التخفيف من الصدمات الخارجية وكفالة الحصول المطرد والمستقر على التمويل الحكومي.

٩٦ - ونحن نرحب بمواصلة الأنشطة في وضع المعايير المنهجية وتعزيز التوافر العلني للبيانات بشأن الديون السيادية الحكومية والمضمونة حكوميا، وبشأن مجموع التزامات الديون الخارجية للاقتصادات، والنشر الفصلي لبيانات الديون على نحو أكثر شمولاً. وندعو المؤسسات ذات الصلة إلى النظر في إنشاء سجل مركزي للبيانات، بما في ذلك معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون. ونشجع جميع الحكومات على تحسين الشفافية في إدارة الديون.

٩٧ - ونؤكد مجدداً أن على المدينين والدائنين العمل معاً لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. وتقع مسؤولية الحفاظ على مستويات من الديون يمكن تحملها على عاتق البلدان المقترضة؛ إلا أننا نسلم بأن على الجهات المقرضة أيضاً مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بمبادئ الأونكتاد بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين. ونحن ندرك المتطلبات الواجبة التطبيق لسياسة صندوق النقد الدولي بشأن حدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي بشأن الاقتراض بشروط غير ميسرة. ووضعت لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية ضمانات جديدة في نظامها الإحصائي من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون في البلدان المستفيدة. ونشير إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها. وسوف نعمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، بالاستفادة من المبادرات القائمة.

٩٨ - ونحن نؤكد على أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت، ومنظمة، وفعالة، ومنصفة، وتتم عن طريق التفاوض بحسن نية. ونرى أن الخروج من أي أزمة من أزمات الديون السيادية ينبغي أن يهدف إلى استعادة القدرة الحكومية على تحمل الدين، مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى موارد التمويل في إطار الظروف المواتية. ونحن نقر أيضاً بأن نجاح عمليات إعادة هيكلة الديون يعزز قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. ونظل نشعر بالقلق إزاء الجهات الدائنة غير المتعاونة التي ثبتت قدرتها على تعطيل الانتهاء في الوقت المناسب من عمليات إعادة هيكلة الديون.

٩٩ - ونحن ندرك أنه قد أُدخلت تحسينات هامة منذ مؤتمر مونتيري في تعزيز عمليات إعادة الهيكلة التعاونية للالتزامات السيادية، بما في ذلك التحسينات في إطار نادي باريس للدائنين الرسميين وفي قبول السوق للشروط الموحدة الجديدة لعقود السندات الحكومية. إلا أن علينا الاعتراف بوجود مخزونات من السندات السيادية غير المشمولة بهذه الشروط الموضوعية للعمل الجماعي. وندرك أن هناك مجالاً لتحسين ترتيبات التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية للدائنين والمدينين على السواء، ولتيسير تقاسم الأعباء بشكل منصف وإجراء عملية إعادة هيكلة منظمة وجيدة التوقيت وفعالة تحترم مبادئ المسؤولية المشتركة. ونخطط علماً بالعمل الذي يضطلع به حالياً كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال.

ونحن ننوه بمبادرة "منتدى باريس" التي اتخذها نادي باريس مؤخرا والتي ترمي إلى تعزيز الحوار فيما بين الدائنين والمدنيين السياديين بشأن مسائل الديون. ونحن نشجع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة.

١٠٠ - ونحن نشعر بالقلق إزاء قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على تعطيل إرادة الغالبية العظمى من أصحاب السندات التي تقبل بعملية إعادة هيكلة لالتزامات بلد ما يمر بأزمة ديون، بالنظر إلى احتمال حدوث آثار أوسع نطاقا في بلدان أخرى. ونلاحظ الخطوات التشريعية التي أُتخذت في بعض البلدان سعيا إلى منع تلك الأنشطة وتشجيع جميع الحكومات على اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، حسب الاقتضاء. علاوة على ذلك، نحيط علما بالمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون. ونرحب بالإصلاحات المدخلة على شروط المساواة في المعاملة والعمل الجماعي التي اقترحتها رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية، وأيدها صندوق النقد الدولي، للحد من ضعف الجهات السيادية إزاء الدائنين الراضين. ونشجع البلدان، ولا سيما البلدان التي تصدر سندات بموجب قانون أجنبي، على اتخاذ المزيد من الإجراءات لإدراج تلك الأحكام في كل ما تصدره من سندات. ونرحب أيضا بتوفير الدعم المالي للمساعدة القانونية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وملتزم بتعزيز الدعم الدولي للخدمات الاستشارية القانونية. وسنقوم بالنظر في إمكانية تعزيز الرصد الدولي للدعاوى القانونية التي يتقدم بها الدائنون بعد إعادة هيكلة الديون.

١٠١ - ونحن نلاحظ تزايد إصدار سندات سيادية بالعملة المحلية بموجب القوانين الوطنية، وإمكانية قيام البلدان طوعا بتعزيز التشريعات المحلية لعكس المبادئ التوجيهية من أجل التسوية الفعالة وجيدة التوقيت والمنظمة والمنصفة لأزمات الديون السيادية.

١٠٢ - ونسلم بأن من الممكن للكوارث الطبيعية الشديدة والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أن تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، ونلاحظ أن الدائنين الحكوميين قد اتخذوا خطوات لتخفيف التزامات سداد الديون من خلال إعادة جدولة الديون وإلغاء الديون في أعقاب حدوث زلزال أو تسونامي وفي سياق أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ونشجع على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيف من عبء الديون، حسب الاقتضاء، و/أو تدابير أخرى للبلدان المتضررة على هذا النحو، بقدر الإمكان. ونشجع أيضا على دراسة الصكوك المالية الجديدة للبلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من ضائقة في تسديد الديون، ونحيط علما بتجارب مبادلة الديون بمشاريع في مجال الصحة وبمشاريع في مجال الطبيعة.



## واو - معالجة المسائل العامة

١٠٣ - شدد مؤتمر مونتيري على أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية. وشدد المؤتمر أيضا على أهمية التماسك والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية دعما للتنمية. ومنذ انعقاد مؤتمر مونتيري، أصبحنا أكثر وعيا بالحاجة إلى مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الخسائر في التنوع البيولوجي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات عبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسوف نتخذ تدابير ترمي إلى تحسين وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية والتوصل إلى بنية دولية أقوى وأكثر اتساقا وشمولا وتمثيلا للتنمية المستدامة، مع احترام ولايات كل منظمة. ونحن ندرك أهمية اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة وندعو البلدان إلى تقييم أثر سياساتها على التنمية المستدامة.

١٠٤ - وأكدت الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في عام ٢٠٠٨ الحاجة إلى تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، فضلا عن ضرورة وجود شبكة أمان مالية عالمية. ونحن نرحب بالخطوات الهامة التي اتخذت منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، ولا سيما في أعقاب الأزمة في عام ٢٠٠٨، من أجل بناء القدرة على التحمل والحد من الضعف إزاء الاضطرابات المالية الدولية، والحد من الآثار الجانبية للأزمات المالية العالمية، بما في ذلك الآثار على البلدان النامية، في سياق برنامج للإصلاح يظل إكماله يشكل أولوية عليا. وقد دعمت عضوية صندوق النقد الدولي قدرة الصندوق على الإقراض، واضطلعت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية بأدوار هامة في مواجهة التقلبات الدورية أثناء الأزمة. وعملت المراكز المالية الرئيسية في العالم على نحو جماعي للحد من المخاطر الشاملة والتقلبات المالية من خلال تمتين التنظيم المالي الوطني، بما يشمل اتفاق بازل الثالث وبرنامج الإصلاح المالي الأوسع نطاقا.

١٠٥ - ولا تزال الثغرات التنظيمية والحوافز غير المتناغمة تشكل مخاطر على الاستقرار المالي، بما في ذلك مخاطر الآثار الجانبية للأزمات المالية على البلدان النامية، مما يشير إلى وجود حاجة إلى المزيد من الإصلاحات للنظام المالي والنقدي الدولي. وسوف نواصل تعزيز التنسيق واتساق السياسات عالميا لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. وسنعمل على منع وتقليل مخاطر الأزمات المالية وآثارها، مع الاعتراف بأن قرارات السياسات الوطنية يمكن أن تكون لها آثار منهجية وواسعة النطاق تتجاوز الحدود الوطنية، بما في ذلك الآثار على البلدان النامية. ونحن ملتزمون بمواصلة سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تسهم في الاستقرار العالمي والنمو المنصف والمستدام والتنمية المستدامة، مع

تعزيز نظمنا المالية ومؤسساتنا الاقتصادية. وعند التعامل مع المخاطر الناجمة عن تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة، من الممكن دعم التكييف الضروري لسياسات الاقتصاد الكلي عن طريق تدابير تحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي، وعند الاقتضاء، عن طريق تدابير لإدارة تدفقات رأس المال.

١٠٦ - ونحن نعيد تأكيد التزامنا بتوسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تلك السبل. ونحن ندرك أهمية التغلب على العقبات الماثلة أمام الزيادات المقررة في الموارد والإصلاحات في مجال الحوكمة في صندوق النقد الدولي. ويظل تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ لصندوق النقد الدولي يشكل مسألة ذات أولوية عليا ونحث بشدة على التصديق في أقرب وقت ممكن على تلك الإصلاحات. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة إصلاح الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي. وندعو لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وسائر الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية التي تضع المعايير إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت البلدان النامية في عمليات وضع القواعد لضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار. وبصفتنا من المساهمين في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، فإننا نلتزم بتوحي الانفتاح والشفافية والتوازن بين الجنسين والاختيار على أساس الجدارة في عملية اختيار رؤساء تلك المؤسسات، وبتعزيز التنوع بين الموظفين.

١٠٧ - وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أهمية تعزيز شبكة الأمان المالية الدولية الدائمة. وما زلنا على التزامنا بالحفاظ على قوة صندوق النقد الدولي واستناده إلى الحصص، مع توافر الموارد الكافية له للوفاء بمسؤولياته العامة. ونحن نتطلع قدما إلى قيام الصندوق هذه السنة بالاستعراض الذي يجريه كل خمس سنوات لحقوق السحب الخاصة. ونشجع على الحوار فيما بين الترتيبات المالية الإقليمية وتعزيز التعاون بين صندوق النقد الدولي والترتيبات المالية الإقليمية، مع الحفاظ على استقلال كل مؤسسة. وندعو المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة إلى مواصلة تحسين الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمخاطر على الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية. ونحث أيضا صندوق النقد الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى تقديم استجابات مالية أكثر شمولا ومرونة لاحتياجات البلدان النامية. ونطلب إلى المؤسسات المالية الدولية مواصلة دعم البلدان النامية في وضع أدوات جديدة لإدارة المخاطر المالية وبناء القدرات. وندعو صندوق النقد الدولي، وفقا لولايته، إلى توفير مستويات دعم مالي كافية للبلدان النامية الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة لمساعدتها على إدارة أي ضغوط ذات الصلة على ميزان

المدفوعات الوطني. ونشدد على أهمية التأكد من أن الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية متسقة مع بعضها البعض ومع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشجع مؤسسات تمويل التنمية على مواصلة ممارستها في العمل مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٨ - ونحن نشعر بالقلق إزاء التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالأغذية والزراعة وآثاره على الأمن الغذائي العالمي وتحسين نتائج التغذية. وسوف نعلم تدابير ترمي إلى ضمان حسن سير العمل في أسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها وندعو الهيئات التنظيمية ذات الصلة إلى اعتماد التدابير الكفيلة بتيسير الحصول على المعلومات عن الوصول إلى الأسواق في توقيت جيد وبصورة دقيقة وشفافة، وذلك في محاولة لضمان أن تعكس أسواق السلع الأساسية على النحو المناسب التغيرات الكامنة في العرض والطلب، وللمساعدة على الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً أيضاً بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة. وسوف نوفر أيضاً لصغار الصيادين الحرفيين إمكانية الوصول إلى الموارد البحرية والأسواق، بما يتفق مع الممارسات الإدارية المستدامة فضلاً عن المبادرات التي تضيف قيمة إلى منتجات صغار الصيادين.

١٠٩ - ونحيط علماً بالعمل الذي يقوم به مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن إصلاح الأسواق المالية، وملتزم بمواصلة أو تعزيز أطرنا للتحوط على صعيد الاقتصاد الكلي وتدابير مواجهة التقلبات الدورية. وسوف نعجل بإنجاز جدول أعمال الإصلاح بشأن تنظيم الأسواق المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر العامة المرتبطة بالأسواق الموازية، وأسواق المشتقات، وإقراض الأوراق المالية، واتفاقات إعادة الشراء، والحد منها حسب الضرورة. وملتزم أيضاً بمعالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية التي تعتبر "كبيرة بحيث لا يمكن تركها لتتدهور"، ومعالجة العناصر العابرة للحدود في التسوية الفعالة لتلك المؤسسات المالية الهامة للنظام والتي تعاني مشاكل.

١١٠ - وقد عقدنا العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية. وبغية تحسين نوعية تلك التقديرات، سوف نعزز زيادة المنافسة فضلاً عن التدابير الرامية إلى تفادي حدوث تضارب في المصالح في تقديم التقديرات الائتمانية. وننوه بجهود مجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيره من الجهات في هذا المجال. ونحن نؤيد وضع المزيد من متطلبات الشفافية لمعايير التقييم في وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وسنواصل العمل الجاري بشأن هذه المسائل، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

١١١ - ونحن نسلم بأن الهجرة الدولية واقع متعدد أبعاد له أهمية كبرى لتنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد ويجب أن يتم تناوله على نحو متسق وشامل ومتوازن. وسنتعاون على الصعيد الدولي لكفالة هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ونحن نسعى إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على الاستحقاقات المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وانخفاض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة المستخدمين عديمي الضمير، وفقاً للظروف والتشريعات الوطنية. ونحن نسعى كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة كراهية الأجانب وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. ونؤكد من جديد الحاجة إلى التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة.

١١٢ - وسوف نقوم بتعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية لمنع جميع أشكال العنف، ومكافحة الإرهاب والجريمة، وإنهاء الاتجار بالبشر واستغلال الأشخاص، خاصة النساء والأطفال، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسوف نعزز بفعالية المؤسسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب، وهي أمور لها آثار خطيرة على التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرات في هذه المجالات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية. ونحن نلتزم بكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١١٣ - واستناداً إلى رؤية توافق آراء مونتيري، نعقد العزم على تعزيز الاتساق والترابط بين السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف، وبين المؤسسات والبرامج البيئية، وعلى زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية الرئيسية، مع احترام الولايات والهياكل التنظيمية. وملتزم بالاستفادة أكثر من المنتديات التي تتيحها الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق العالمي الشامل والالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة.

## زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

١١٤ - من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. غير أننا نلاحظ بقلق استمرار 'الفجوة الرقمية' والتفاوت في القدرة على الابتكار والربط الشبكي وفرص الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان.

وسنشجع تطوير واستخدام الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك بناء القدرات، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تسريع الربط بالإنترنت ربطاً شاملاً وميسور التكاليف. وسنعمل على تعزيز فرص استفادة النساء والشباب والأطفال من التكنولوجيا والعلوم. وستزيد من تيسير التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٥ - وستكون تنمية القدرات جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن ندعو إلى تعزيز الدعم الدولي وإنشاء شراكات متعددة أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ عملية فعالة ومحددة الأهداف في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان التي تمر بفترة نزاع أو الخارجة من حالة نزاع، دعماً للخطة الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جميعها. ويجب أن تكون تنمية القدرات قطرية المنحى، ملائمة للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، وأن تعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أهمية تعزيز القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية. ومن المهم للغاية أيضاً تعزيز الجهود الوطنية في بناء القدرات في البلدان النامية في مجالات من قبيل المالية العامة والإدارة والميزنة المراجعة للمنظورين الاجتماعي والجنساني، والتمويل العقاري، والتنظيم والإشراف الماليين، والإنتاجية الزراعية، ومصائد الأسماك، وإدارة الديون، والخدمات المناخية، بما في ذلك التخطيط والإدارة لأغراض التكيف والتخفيف على السواء، وأنشطة البرامج ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي.

١١٦ - وسنضع سياسات تحفز استحداثات تكنولوجيات جديدة، كما تحفز البحث ودعم الابتكار في البلدان النامية. ونحن ندرك أهمية تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، بما في ذلك أطر العمل التنظيمية والإدارية المواتية، في تشجيع العلم والابتكار ونشر التكنولوجيات، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التنوع الصناعي والقيمة المضافة للسلع الأساسية. ونحن ندرك أيضاً أهمية توفير الحماية الكافية والمتوازنة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تمثياً مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني وفي إطار الاحترام التام لقواعد منظمة التجارة العالمية. وندرك التجميع الطوعي لبراءات الاختراع والنماذج الأخرى لممارسة الأعمال، التي يمكن أن تزيد من فرص الوصول إلى التكنولوجيا وتشجع الابتكار. وسنشجع الابتكار الاجتماعي من أجل دعم الرفاه الاجتماعي وسبل العيش المستدامة.

١١٧ - وسنشجع تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بين الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في القطاعات المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسنشجع مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال دعم المشاريع التجارية الجديدة. ونؤكد أن البيئات التنظيمية المنفتحة وغير التمييزية يمكن أن تعزز التعاون وتساعد في الجهود التي نبذلها. وسنعزز أيضا الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاعات الخاص المحلي لتيسير تطوير التكنولوجيا، ونقل المعارف والمهارات، بشروط متفق عليها بين الأطراف، بما في ذلك برامج تبادل المهارات، وبخاصة في اتجاه البلدان النامية، بدعم من السياسات الملائمة. وفي الوقت ذاته، نسلم بأن المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية يمكن أن تدعم الرفاه الاجتماعي وسبل العيش المستدامة، ونؤكد من جديد أن الشعوب الأصلية لها الحق في الحفاظ على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية، كما لها الحق في السيطرة عليها وحمايتها وتطويرها.

١١٨ - ونسلم أيضا بما للمالية العامة والسياسات من دور هام في البحث والتطوير التكنولوجي. وسننظر في استخدام التمويل العام لتمكين المشاريع الحاسمة الأهمية من البقاء ضمن الملكية العامة، والسعي إلى تمكين المشاريع الممولة من القطاع العام من الوصول إلى مصادر البحوث المفتوحة، حسب الاقتضاء. وسننظر في إنشاء صناديق للابتكار عند الاقتضاء، على أساس تنافسي مفتوح، لدعم المشاريع الابتكارية، ولا سيما خلال مراحل البحث والتطوير والبيان العملي. ونقر بقيمة "نهج الحافظات" الذي يستثمر بموجبه القطاع العام والخاص في مجموعات متنوعة من المشاريع لتنويع المخاطر والاستفادة من المكاسب التي تحققها المؤسسات الناجحة.

١١٩ - ونحن عاقدون العزم على اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة للمساعدة في تعزيز تبادل المعارف والتعاون. وستزيد من الاستثمار في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز التعليم العالي والتدريب التقني والمهني، مع كفاءة تكافؤ فرص النساء والفتيات في التعليم والتدريب وتشجيع مشاركتهم فيهما. وستزيد من عدد المنح الدراسية المتاحة للطلاب في البلدان النامية للالتحاق بالتعليم العالي. وسنكثف التعاون لتعزيز نظم التعليم العالي، وسنسعى إلى زيادة فرص الحصول على التعليم عبر الإنترنت في المجالات التي تتصل بالتنمية المستدامة.

١٢٠ - وسنشجع على تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً وعلى تعميمها ونشرها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، وفق ما يُتفق عليه. وسنسعى إلى تعزيز التعاون الدولي والتآزر في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، وعلى أساس النفع المشترك والمصالح المتبادلة، مع التركيز على احتياجات البلدان النامية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسواصل تقديم الدعم للبلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال نحو أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسنعزز التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في هذه المجالات، لا سيما لمصلحة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونشجع أيضاً الأشكال الأخرى من التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما يكمل هذه الجهود.

١٢١ - وسندعم أعمال البحث والتطوير الخاصة باللقاحات والأدوية، إضافة إلى التدابير الوقائية والعلاجات الموجهة للأمراض المعدية وغير المعدية، وخاصة تلك التي تنتشر على نحو غير متناسب في البلدان النامية. وسندعم المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة غافي (Gavi) ومبادرة تحالف اللقاحات (Vaccine Alliance) التي تحفز الابتكار وتعمل في نفس الوقت على زيادة فرص الحصول على اللقاحات في البلدان النامية. ولتحقيق الأمن الغذائي، نلتزم بزيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الدولي في مجال رصد الأرض، والهياكل الأساسية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وذلك بطرق منها، على سبيل المثال، بنوك الجينات الحيوانية والنباتية. وسنعمل على زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية التي اعتمدها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

١٢٢ - ونرحب بما يتخذ من مبادرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك مبادرات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وآلية التكنولوجيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والخدمات الاستشارية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وجهود بناء القدرات التي تبذلها المنظمة العالمية

للملكية الفكرية وشبكات المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وندعو وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها المنوطة بها ولايات كثيرة التركيز على التكنولوجيا إلى المضي في تطوير ونشر العلوم والتكنولوجيات وبناء القدرات من خلال برامج عمل كل منها. وملتزم بتعزيز الاتساق وأوجه التآزر بين المبادرات العلمية والتكنولوجية داخل منظومة الأمم المتحدة، بهدف القضاء على ازدواجية الجهود والاعتراف بالجهود الناجحة العديدة المبذولة حاليا في هذا المجال.

١٢٣ - ونقرر إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا. وسيُعلن عن الآلية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف دعم أهداف التنمية المستدامة.

- نقرر أن تستند آلية تيسير التكنولوجيا إلى التعاون المتعدد أصحاب المصلحة بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وهيئات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، وأن تتألف من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنهاج عمل شبكي.

- يتولى فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في الأمور ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، على نحو يزيد من التآزر والكفاءة، لا سيما من أجل دعم مبادرات بناء القدرات. ويستفيد فريق العمل من الموارد القائمة، ويعمل مع ١٠ ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية، للتخصيص لاجتماعات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لإعداد وتفعيل منهاج العمل الشبكي، بما في ذلك إعداد مقترحات لطرائق عمل المنتدى ومنهاج العمل الشبكي. ويعين الأمين العام الممثلين العشرة لفترات من سنتين. ويكون فريق العمل مفتوحا أمام مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتألف في البداية من الكيانات التي تشكل حاليا الفريق العامل غير الرسمي المعني بتيسير التكنولوجيا، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة



للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي.

- يُستخدم منهاج العمل الشبكي في إعداد صورة شاملة عن المعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة التي تعنى بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داخل الأمم المتحدة وخارجها، ويكون بوابة تفضي إلى هذه المعلومات. ويسر منهاج العمل الشبكي الحصول على المعلومات والمعارف والخبرات، إضافة إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بشأن المبادرات والسياسات الرامية إلى تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويسر منهاج العمل الشبكي أيضا نشر ما ينتج على الصعيد العالمي من منشورات علمية مفتوحة للاستخدام. ويوضع منهاج العمل الشبكي على أساس تقييم تقني مستقل يأخذ في الحسبان أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المبادرات الأخرى، داخل الأمم المتحدة وخارجها، حتى يكون منهاج العمل مكتملا للقائم من البرامج الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ويمسرا للوصول إليها وموفرا لما يكفي من المعلومات عنها، مع تفادي الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر.

- ينعقد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة مرة في السنة على مدى يومين، لمناقشة التعاون في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار مجالات مواضيعية تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويلتزم في هذه المناسبة جميع أصحاب المصلحة المعنيين ليشاركوا فعليا في مجال خبرتهم. ويتيح المنتدى فضاء لتيسير التعاون والتفاعل والمواءمة وإنشاء الشبكات بين أصحاب المصلحة المعنيين وإقامة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتحديد ودراسة الاحتياجات والثغرات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعاون العلمي والابتكار وبناء القدرات، وأيضا بهدف المساعدة في تيسير تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات ذات الأهمية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. واجتماعات المنتدى يدعو إلى عقدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو، بدلا من ذلك، بالاقتران مع غيره من المحافل أو المؤتمرات، حسب الاقتضاء، وفقا للموضوع الذي سَيُنظَر فيه، وعلى أساس التعاون مع منظمي المنتديات أو المؤتمرات الأخرى. ويرأس اجتماعات المنتدى دولتان من الدول الأعضاء، ويجتتم بموجز للمناقشات يعده الرئيس المشارك،

ويكون الموجز مساهمة في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في سياق متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- يسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالموجز المقدم من المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة. وينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في المواضيع التي ستُطرح على المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، مراعيًا في ذلك أفكار الخبراء المقدمة من فريق العمل.

١٢٤ - ونتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها فريق الأمين العام الرفيع المستوى لبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بشأن جدوى إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأقل البلدان نمواً، وبشأن مهامهما التنظيمية والتنفيذية. وسنأخذ في الاعتبار توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن نطاق البنك المقترح إنشاؤه ووظائفه وارتباطاته المؤسسية وجوانبه التنظيمية، وذلك بهدف تفعيله بحلول عام ٢٠١٧، وسنسعى إلى تعزيز أوجه التآزر مع آلية تيسير التكنولوجيا.

### ثالثاً - البيانات والرصد والمتابعة

١٢٥ - إن البيانات المصنفة والعالية الجودة من المدخلات الأساسية في اتخاذ القرارات بذكاء وشفافية، بما في ذلك القرارات التي تدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووسائل تنفيذها، ويمكن لهذه البيانات أيضاً أن تحسن من رسم السياسات على جميع المستويات. ومن المهم جدا التركيز على البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك البيانات المفتوحة، والنظم والإدارات الإحصائية على الصعيد الوطني ودون الوطني للرفع من مستوى القدرات والشفافية والمساءلة على الصعيد المحلي في إطار الشراكة العالمية. ولتنظم الإحصائية الوطنية دور محوري في إنتاج البيانات ونشرها وإدارتها. وينبغي تدعيمها بالبيانات والتحليل من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

١٢٦ - وسنسعى إلى زيادة البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والموثوق بها والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، كما سنسعى إلى زيادة استخدام هذه البيانات. وستزيد من الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لهذا الغرض، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما سنعمل على حفز التعاون الدولي، بما في ذلك من

خلال الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تعزيز قدرة الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية. وندعو المؤسسات المعنية إلى تدعيم وتوحيد البيانات المتعلقة بحشد الموارد والإنفاق على الصعيدين الداخلي والدولي، وكذلك البيانات المتعلقة بوسائل التنفيذ الأخرى. ونرحب في هذا الصدد بمقترحات تحسين المؤشرات الإحصائية لجميع وسائل التنفيذ. ونطلب أيضا إلى اللجنة الإحصائية، بالتعاون مع الدوائر والمنتديات الإحصائية الدولية ذات الصلة، أن تيسر الرفع من مستوى تتبع البيانات المتعلقة بالتمويل العابر للحدود، وبغيره من التدفقات المالية ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية، على نحو يجمع بين قواعد البيانات القائمة، وأن تجري بانتظام تقييمات مدى كفاية الإحصاءات الدولية ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وتعد تقارير عن ذلك. ويمكن تحسين توافر البيانات الموثوقة والجيدة التوقيت لما فيه خدمة التنمية عن طريق دعم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي تنتج معلومات عن الخطط الوطنية وفرص الاستثمار.

١٢٧ - ونحن نسلم بأن زيادة الشفافية أمر ضروري وممكن التحقق عن طريق نشر معلومات حسنة التوقيت وشاملة ومستقبلية المنحى عن الأنشطة الإنمائية في شكل إلكتروني مشترك ومفتوح، حسب الاقتضاء. فالوصول على البيانات والإحصاءات الموثوقة يساعد الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة، ويمكن جميع أصحاب المصلحة من تتبع ما يُحرز من تقدم وفهم أوجه التكامل، ويفضي إلى المساءلة المتبادلة. وسنتعلم من القائم من مبادرات الشفافية ومعايير البيانات المفتوحة، ونحيط علما بالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ونذكر كذلك أهمية الملكية الوطنية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشدد على أهمية إعداد تقييمات لاحتياجات البلدان في مختلف المجالات ذات الأولوية لإتاحة المزيد من الشفافية والكفاءة عن طريق الربط بين الاحتياجات والدعم، لا سيما في البلدان النامية.

١٢٨ - غير أن الحصول على البيانات وحده لا يكفي للاستفادة بشكل كامل من الإمكانيات التي تتيحها البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها واستعراضها. وينبغي لنا أن نعمل على كفاءة الوصول على نطاق واسع إلى الأدوات اللازمة لتحويل البيانات إلى معلومات مفيدة وعملية. وسندعم الجهود الرامية إلى جعل معايير البيانات قابلة للاستخدام تبادليا، بما يجعل البيانات المستقاة من مصادر مختلفة أسهل للمقارنة والاستخدام. وندعو الجهات الفاعلة المعنية، العام منها والخاص، إلى تقديم مقترحات لتحقيق زيادة كبيرة في الإلمام بالبيانات والحصول عليها واستخدامها على الصعيد العالمي، دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٩ - وندعو كذلك منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل القومي، بالاستناد إلى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي لهذه المقاييس أن تأخذ في الحسبان الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنتائج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات. وسنسعى إلى وضع وتنفيذ الأدوات اللازمة لتعميم مراعاة التنمية المستدامة، إضافة إلى رصد آثار التنمية المستدامة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك السياحة المستدامة.

١٣٠ - وستكون آليات المتابعة والاستعراض أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها. وملتزم بالانخراط الكامل، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، في العمل لكفالة المتابعة الملائمة والفعالة للنواتج المتوخاة من تمويل التنمية وجميع وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري كفالة مشاركة الوزارات المعنية والسلطات المحلية والبرلمانات الوطنية والمصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية، إضافة إلى أصحاب المصلحة المؤسسين الرئيسيين، والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى، والمؤسسات المعنية الأخرى، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. ونحن نشجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على القيام، بالتعاون مع المصارف والمنظمات الإقليمية، بحشد خبراتها والآليات القائمة، التي يمكن أن تركز على الجوانب الموضوعية من برنامج العمل الحالي.

١٣١ - وإننا نقدر الدور الذي تقوم به عملية رصد التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة للتنمية. ونحن ندرك الروابط القائمة بين عملية تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشدد على ضرورة عملية مكرسة لمتابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، وكذلك جميع وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أن تكون هذه العملية مدججة في عملية المتابعة والاستعراض لما بعد عام ٢٠١٥ التي سببت بشأنها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لعملية المتابعة أن تقيم التقدم المحرز، وتحدد العقبات والتحديات التي تواجه تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، كما ينبغي لها أن تشجع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعالج المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة، عند الاقتضاء، وتقدم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها. وسنعمل أيضا على زيادة التنسيق والكفاءة في عمليات الأمم المتحدة، وعلى تفادي الازدواجية والتداخل بين المناقشات.

١٣٢ - وملتزم بالمشاورة في العمل بهذه الخطة الهامة من خلال عملية للمتابعة مكرسة ومعززة تستخدم الترتيبات المؤسسية القائمة وتشمل منتدى سنويا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن متابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي، ويُعلن عنه خلال الدورة الحالية للمجلس. وتكون طرائق المشاركة في المنتدى هي نفسها المعمول بها في المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية. ويستغرق المنتدى ما يصل إلى خمسة أيام، يكرس يوم منها للاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إضافة إلى جهات معنية مؤسسية وجهات معنية أخرى، حسب أولويات الاجتماع ونطاقه، ويكرس ما يصل إلى أربعة أيام لمناقشة عملية متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتصب استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في مجمل عملية متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤخذ أيضا في الحسبان مداورات منتدى التعاون الإنمائي، وفقا للولاية المنوطة به. ويُعقد الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية سابقا أو تاليا مباشرة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية الجمعية العامة، علما بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى ينعقد كل أربع سنوات.

١٣٣ - ولكفالة عملية متابعة معززة على الصعيد العالمي، نشجع الأمين العام أن يعقد اجتماعا لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تضم المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التي لديها ولايات ذات صلة بالمتابعة، بناء على الخبرة المكتسبة من فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوفر التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية لهذه الخطة من حيث التقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية.

١٣٤ - وسوف ننظر في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة بحلول عام ٢٠١٩.